ديمه كابيتال
dimah capital

2022

التقرير السنوي

بسم الله الرحمن الرحيم

شركة ديمة كابيتال للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة)
ت: 22955700 965+ ف: 22955770 965+
ص.ب. 2152 الصفاة 13022 الكويت
www.dimah.com.kw

حضرة صاحب السمو
الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت – حفظه الله

سمو الشيخ

مشعل الأحمد الجابر الصباح

ولي عهد دولة الكويت – حفظه اللّه

جدول
المحتويات

أعضاء مجلس الإدارة 09

كلمة رئيس مجلس الإدارة 11

مؤشرات ديمة كابيتال 14

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية 17

تقرير المدقق الشرعي الخارجي 19

تقرير حوكمة الشركات 23

تقرير لجنة التدقيق 39

سلامة البيانات المالية 41

اقرارات أعضاء مجلس الإدارة المستقلين 44

أعضاء
مجلس الإدارة

السيد / سعد عبدالرزاق الزيد

رئيس مجلس الإدارة - غير تنفيذي

السيد / حسام ناصر المزيعل

نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي - تنفيذي

السيد / يوسف خالد المرزوق

عضو مجلس الإدارة - مستقل

السيد / طلال جمال الخميس

عضو مجلس الإدارة - غير تنفيذي

السيد / عبد الرزاق صلاح عبدالرزاق المطوع

عضو مجلس الإدارة - مستقل

كلمة
رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين

السادة المساهمون الكرام
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
بالأصالة عن نفسي، وبالنيابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في شركة ديمة كابيتال للاستثمار ش.م.ك.م، يسرني أن أرحب بكم في الاجتماع السنوي للجمعية العامة العادية للشركة، وأعرض على حضراتكم التقرير السنوي حول أداء الشركة وأبرز المؤشرات المالية والإنجازات التي تحقّقت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022، والتي شهدت نتائج إيجابية بفضل الله، ما يعطي مؤشراً على نجاح الشركة وإدارتها في السعي نحو تحقيق تطلعات المساهمين الكرام.

بداية، لا يغيب عن حضراتكم التحدّيات الاقتصادية الكبيرة التي عاشها العالم خلال الأعوام الماضية بسبب جائحة "كوفيد 19"، وما تركته من آثار سلبية طالت كافة الأنشطة الاقتصادية بدون استثناء، كما لا يخفى عليكم أيضاً ما شهده العام المنصرم من تحديات بدأت بالأحداث الجيوسياسية التي يأتي على رأسها الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها، مروراً بجموح معدلات التضخم عالمياً، وسياسات التشديد النقدي التي اتبعها البنك الفيديرالي الأميركي ومن بعده البنوك المركزية العالمية في رفع معدلات الفائدة.

السادة المساهمون الكرام،
إن المتغيّرات الاقتصادية السابقة فتحت باب التحدي على مصراعيه أمام قطاع الاستثمار في العام كله، وفي خضم ما يحدث كان مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في شركتكم يدرسون المتغيرات وأثرها على العمليات التشغيلية للشركة من أجل اتخاذ القرارات المناسبة لحماية رأس المال وتحقيق تطلعات المساهمين على حد سواء، وذلك عبر خطط إستراتيجية معتمدة من مجلس الادارة، تحد من أثر هذه المتغيرات، وتقتنص الفرص المتولّدة عنها في الوقت ذاته. مما مكن شركة ديمة كابيتال للاستثمار خلال عام 2022 بالتحول من الخسارة إلى تحقيق الربحية.

السادة المساهمون الافاضل،
بفضل من الله، حققت شركة ديمة كابيتال للاستثمار صافي أرباح بقيمة 1.9 مليون دينار كويتي خلال عام 2022، مقارنة بخسارة بلغت (2.3) مليون دينار كويتي في العام 2021، فيما ارتفعت ربحية السهم 4.3 فلس للسهم الواحد في عام 2022 مقارنة بخسارة بلغت (5.24) فلس للسهم عن عام 2021.

وتم تحقيق هذه النتائج بعدما استطاعت الشركة أن ترفع الإيرادات التشغيلية خلال 2022 بنسبة 192% بما قيمته 4.6 مليون دينار كويتي بنهاية 2022 مقارنة بـ 1.6 مليون دينار كويتي خلال 2021.

وتأتي تلك النتائج الإيجابية مدفوعة بنجاح الشركة في تنفيذ إستراتيجيتها في تعزيز قيمة الاستثمارات قدر المستطاع والتخارج من بعض الاستثمارات التي لا تتوافق مع أهدافها الاستثمارية، بأفضل الأسعار السوقية.

على الرغم من أن إستراتيجية الشركة تهدف إلى ضبط الإنفاق إلى أقصى حد بما يضمن سريان العمليات التشغيلية للشركة بصورة مستقرة ، فقد بلغت المصاريف العمومية والادارية 2.8 مليون دينار كويتي في عام 2022 مقارنة بمبلغ 2.5 مليون دينار كويتي في عام 2021، وذلك لدعم انشطة الشركة في التوسع وتحقيق العوائد المرجوة.

وعلى ضوء ذلك، يوصي مجلس الإدارة إلى جمعيتكم الموقرة بعدم توزيع أرباح نقدية/عينية لمساهمي الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

مساهمونا الكرام،

تتمتّع شركتكم ديمة كابيتال للاستثمار بأسس جيدة تساعدها على مواجهة التحديات الاقتصادية الإقليميّة والعالميّة، وفريق عمل يضمّ نخبة من الكفاءات والأنظمة التكنولوجية وسجل أداء مميز يجعل منها قوةً تنافسيةً بين الشركات التي تعمل في القطاع الاستثماري وإدارة الثروات، وهو ما يتيح لها الاستمرار في تقديمَ مجموعة من الحلول والمنتجات الاستثماريّة التي تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلاميّة.

تماشياً مع استراتيجية الشركة التوسعية، فقد تمكنت الشركة من تأسيس شركة تابعة لها في المملكة المتحدة بقيادة فريق عمل تناهز خبراته الـ30 عاماً، وذلك تحقيقاً لإهدافها التوسُعية وزيادة حجم الأصول المدارة، وتنويع محفظتها الاستثماراتها وتمكينها من استقطاب استثمارات جديدة واعدة.

مساهمونا الكرام،

تمثّل المسؤولية المجتمعية جزءاً لا يتجزأ من الإستراتيجية التي تعمل بها شركة ديمة كابيتال للاستثمار، إذ توليها أهمية قصوى في أعمالها السنوية عاماً بعد الآخر. وانطلاقاً من إيمانها بواجباتنا نحو مجتمعها ووطنها وأهلها فقد قمنا برعاية فعاليات اليوم العالمي لذوي الإعاقة بهدف تحسين حياة الشباب ذوي الاحتياجات الخاصة وإبراز أهمية دورهم بالمجتمع وضرورة تقديم الدعم والمعونة لهم للاستفادة من طاقاتهم. وقد قمنا كذلك بالمشاركة في حملة للتبرع بالدم. وتطمح الشركة إلى المشاركة الفعّالة في مبادرات مستقبلية لتعكس ما تؤمن به من مبادئ للقيام بدورها تجاه المجتمع.

السادة المساهمون الكرام،،

وختاماً، أنتهز هذه الفرصة نيابة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لأعبر عن خالص شكري وتقديري للمساهمين الكرام وللجهات الرقابية في دولة الكويت ممثلة بكل من هيئة أسواق المال ووزارة التجارة والصناعة على دعمهم المتواصل والبنّاء، حيث كان ذلك عاملاً رئيسياً لنجاح الشركة في تحقيق خططها الإستراتيجية، وتحولها إلى الربحية خلال العام 2022. كما اشكر اعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لجهودهم في توجيه خدمات الشركة وتعاملاتها بما يتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سعد عبدالرزاق الزيد
رئيس مجلس الادارة

مؤشرات
ديمة كابيتال

مؤشرات مالية:

رأس مال الشركة بنهاية 2022

44.065 مليون دينار

ربح السنة

1.9

مليون دينار كويتي

+182%

قيمة الارتفاع: **4.2** مليون دينار كويتي

إجمالي الإيرادات

4.6

مليون دينار كويتي

+192%

قيمة الارتفاع: **3** ملايين دينار كويتي

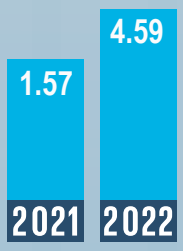

المصاريف

3.44

مليون دينار كويتي

- 27.5%

قيمة الانخفاض: **1.3** مليون دينار كويتي

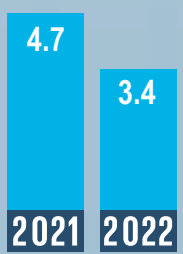

إيرادات إدارة

+81%

1.93

مليون دينار كويتي

قيمة الارتفاع: **863** ألف دينار كويتي

إجمالي الموجودات

53.7

مليون دينار كويتي

- 0.38%

قيمة االانخفاض: **209** آلاف دينار كويتي

1

ديمة كابيتال للاستثمار

تأسست في عام 2007 وتنشط في مجال الأعمال الاستثماريّة وإدارة الثروات، وتقدّم مجموعة متنوعة من الحلول والمنتجات الاستثماريّة التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلاميّة

2

إستراتيجية الشركة

تطبّق شركة ديمة كابيتال للاستثمار إستراتيجية جديدة قائمة على زيادة الأصول المدارة والاستثمار في قطاعات موثوقة مع الالتزام بأعلى معايير المهنية وحوكمة الشركات

3

نشاطنا التشغيلي

تمكنت الشركة خلال 2022 من تأسيس شركة تابعة لها في المملكة المتحدة بقيادة فريق عمل تناهز خبراته الـ30 عاماً وذلك تحقيقاً لأهدافها التوسُعية وزيادة حجم الأصول المدارة وتنويع محفظتها الاستثمارية

أرباح الموجودات المالية **+335%**

1.82

مليون دينار كويتي

قيمة الارتفاع: **2.6** مليون دينار كويتي

استثمار في وكالات **+251%**

6.64

مليون دينار كويتي

قيمة الارتفاع: **4.75** مليون دينار كويتي

إجمالي المطلوبات

7.02

مليون دينار كويتي

-10.7%

قيمة الانخفاض: **842** ألف دينار كويتي

إجمالي حقوق الملكية

46.65

مليون دينار كويتي

+1.4%

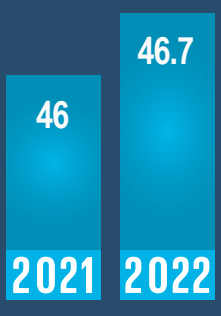

قيمة الارتفاع: **636** ألف دينار كويتي

تقرير
هيئة الفتوى
والرقابة الشرعية

الحمدلله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه.
السادة / مساهمو شركة ديمة كابيتال للاستثمار ش.م.ك (مقفلة) المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،،،

نفيدكم علماً بأننا قد قمنا بمراقبة العقود والمعاملات التي أبرمتها الشركة وذلك في الفترة من 2022/1/1م إلى 2022/12/31م، وتنحصر مسؤوليتنا في إبداء رأي مستقل في مدى التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية في أعمالها وأنشطتها.

وبناءً على تقرير التدقيق الشرعي المرفوع من قبل إدارة الرقابة الشرعية، والتي قامت بالتدقيق طبقاً للقرارات الصادرة عن الهيئة في ضوء المعايير والضوابط الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، التي تتطلب تخطيطاً وتنفيذاً لإجراءات التدقيق والمراجعة من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات والاقرارات الضرورية؛ لإعطاء تأكيد معقول بأن الشركة ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية كما تم بيانها من قبلنا، ونعتقد بأن أعمال التدقيق التي قامت بها الإدارة توفر أساساً مناسباً لإبداء رأي معقول.

علماً بأن مسؤولية الالتزام بتنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية كما تم بيانها من قِبلنا تقع على عاتق إدارة الشركة.

وبناءً على ما تقدم فإن الهيئة ترى الآتي:

1. إن الشركة خلال الفترة المحددة قد التزمت بواجباتها تجاه تنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، كما تم بيانها في الآراء والإرشادات والقرارات الشرعية التي تم إصدارها من قِبلنا خلال الفترة المحددة، ولم يظهر لنا وجود مخالفات شرعية تتعارض مع هذا الرأي.
2. أن جميع الإيرادات التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرمها الشريعة الإسلامية قد تم تجنيبها للتخلص منها في أعمال خيرية على ضوء قرارات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.
3. أن احتساب الزكاة قد تم وفق المبادئ المعتمدة من قبل الهيئة، وقررت أن رصيد الزكاة الواجب على شركة ديمة كابيتال للاستثمار عن السنة المنتهية في 2022/12/31م يبلغ (193,126 ديناراً كويتياً) وذلك في ضوء القرارات الصادرة عن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بشأن احتساب زكاة الشركات، على أن يحسم من هذا الرصيد ما مقداره (23,446 ديناراً كويتياً) بناء على أنه تم دفعه لوزارة المالية تطبيقاً للقانون ذي الرقم 46 لسنة 2006 بشأن زكاة الشركات العامة والمقفلة في ميزانية الدولة كزكاة تم توجيهها إلى بيت الزكاة الكويتي، أما الرصيد المتبقي ومقداره (169,680 ديناراً كويتياً) فإما أن تقوم الجمعية العامة للشركة بتوكيل مجلس إدارة الشركة بصرفه تحت إشراف هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، أو أن يقوم مساهمو الشركة بإخراج الزكاة التي تبلغ عن كل سهم (0.0004 دينار كويتي) إذا كانوا مستثمرين كما في 2022/12/31م.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ،،،
والحمد لله رب العالمين.

أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

د. خالد شجاع العتيبي - رئيساً	**فضيلة الشيخ/ ناظم محمد المسباح**	**أ.د. سليمان معرفي سفر**

أ.د. ابراهيم عبدالله السبيعي

تقرير
المدقق الشرعي
الخارجي

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه.

إلى السادة / المساهمين

شركة ديمة كابيتال للاستثمار

الكويت – دولة الكويت

هدف ونطاق التدقيق

قمنا بتدقيق العقود والمعاملات التي نفذتها شركة ديمة كابيتال للاستثمار (الشركة) خلال الفترة المالية المنتهية في 2022/12/31 لإبداء الرأي في مدى التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية كما هي في قرارات هيئة الرقابة الشرعية للشركة، وقرارات المجامع الفقهية ذات الصلة، والمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) وقرارات هيئة أسواق المال ذات الصلة.

مسؤولية الإدارة عن الالتزام الشرعي

تقع مسؤولية الالتزام بتنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على إدارة الشركة، كما أن الإدارة مسؤولة عن الرقابة الشرعية الداخلية التي تراها ضرورية لضمان تنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .

وتتمثل الجهات المسؤولة في الشركة عن إجراء التعاملات التي تم فحصها ومراحل إنجازها في مجلس الإدارة.

الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى ورقابة الجودة

لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى كما هي في "ميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية" الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، و"دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين" الصادر عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين ومتطلبات هيئة أسواق المال في دولة الكويت ذات الصلة. والتي تأسست على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

لقد التزمنا بمتطلبات معيار رقابة الجودة رقم (1) بشان "رقابة الجودة للمكاتب التي تنفذ عمليات تدقيق ومراجعة البيانات المالية، وعمليات التأكيد الأخرى، وعمليات الخدمات ذات العلاقة"، ووفقاً لتلك المتطلبات فإننا نحافظ على نظام شامل لرقابة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة بشأن الامتثال مع المتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة.

مسؤولية المدقق الشرعي الخارجي ووصف العمل المنجز

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء الرأي في مدى التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية بناءً على تدقيقنا لها. وقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير الحوكمة ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وبالأخص معيار التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (6) بشأن "التدقيق الشرعي الخارجي (عمليات التأكيد المستقل على التزام المؤسسة المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية)"، ووفقاً للمعايير الدولية لعمليات التأكيد والصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي وبالأخص معيار التأكيد رقم (3000) بشأن "عمليات التأكيد عدا عن عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية " ومبدأ الأهمية النسبية وما يترتب من آثار على منهجية التدقيق وإظهار الملاحظات في هذا التقرير، وقرارات هيئة أسواق المال في دولة الكويت ذات الصلة. وتتطلب هذه المعايير أن نمتثل لمتطلبات السلوك الأخلاقي للمهنة وأن نقوم بتخطيط وأداء التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن الشركة ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن عملية التدقيق الشرعي سوف تكشف دائماً عن المخالفات الشرعية عند وجودها.

وتتضمن أعمال التدقيق أداء إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول مدى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، لقد قمنا بتدقيقنا بناءً على عينة منهجية مختارة، ونعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأي التدقيق الخاص بنا. وكجزء من عملية التدقيق الشرعي فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق كما نقوم أيضاً بالآتي :

(1) تحديد وتقييم مخاطر عدم الالتزام الشرعي، وكذلك تصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر. والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لإبداء رأينا.

(2) تكوين فهم حول نظام الرقابة الشرعية الداخلية ذي الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس بغرض إبداء رأي حول مدى فاعلية نظام الرقابة الشرعية الداخلية للشركة.

(3) الاطلاع وفحص العقود والمعاملات الآتية :

- تقارير وحدة التدقيق الشرعي الداخلي للشركة.
- البيانات المالية للشركة ومرفقاتها.
- عمليات الاستثمار والحركة عليها خلال العام.
- عمليات المحافظ الاستثمارية والحركة عليها خلال العام.
- التقارير المقدمة للجهات الإشرافية وتقارير التدقيق الداخلي.
- صندوق الخيرات (حساب التطهير) ومتابعة الاستخدامات خلال العام، الإضافات خلال العام، الرصيد في نهاية العام.

(4) التواصل مع الإدارة فيما يخص نطاق وتوقيت التدقيق المخطط ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي نقاط ضعف جوهرية في نظام الرقابة الشرعية الداخلية نقوم بتحديدها خلال عملية التدقيق.

(5) إرسال نسخة من تقرير نتائج التدقيق الشرعي والتوصيات والحصول على رد الإدراة بشأن كل ملاحظة.

(6) تقييم الملاحظات المثبتة في تقرير نتائج التدقيق الشرعي والتوصيات في ضوء مبدأ الأهمية النسبية.

(7) في سبيل تحقيق المطلوب منا، فقد قمنا بالتواصل مع إدارة الشركة وتنفيذ التدقيق الميداني على الشركة في الفترة: 22 فبراير-13 مارس 2023.

الرأي

إن العقود والمعاملات التي أبرمتها شركة ديمة كابيتال للاستثمار (الشركة) خلال الفترة المالية المنتهية في 2022/12/31 تمت وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

الإيرادات المجنبة

لا توجد إيرادات محرمة تتطلب التجنيب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شركة رقابة العالمية للاستشارات الشرعية

الكويت في 2023/3/13

علي دياب أحمد

الممثل القانوني

د. عبدالباري مشعل

المدقق الشرعي

dimah ديمه
capital كابيتال

تقرير
حوكمة الشركات

تقرير حوكمة الشركات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022
شركة ديمة كابيتال للاستثمار

نظرة الشركة لمبادىء الحوكمة

إن قواعد حوكمة الشركات لدى شركة ديمة كابيتال للاستثمار تتمثل بالالتزام بقيم واخلاقيات العمل، والمبادئ والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح الشركة والمساهمين فيها وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها. ويكمن الهدف الأساسي من تطبيق قواعد حوكمة الشركات في ضمان تماشي الشركة مع أهداف المساهمين بما يعزز من ثقة المستثمرين بكفاءة أداء الشركة وقدرتها على مواجهة الأزمات، كما تعنى بكيفية إدارة الشركة وثقافتها وسياساتها والطريقة التي تتعامل بها مع مختلف الأطراف ذات العلاقة، إلى جانب الالتزام بالدقة في الافصاح عن المعلومات المتعلقة بالمركز المالي وأداء الشركة في الوقت المناسب.

استمرت شركة ديمة كبيتال للاستثمار خلال عام 2022 بتطبيق قواعد الحوكمة، سعياً منها إلى تعزيز مستوى الشفافية والنزاهة في عمليات الشركة، وذلك من خلال مراجعة شاملة لممارسات قواعد الحوكمة المتبعة لدى الشركة، الأمر الذي يمنح الطمأنينة ويعزز الشعور بالثقة في التعامل، كما تمكن المساهمين وأصحاب المصالح والعملاء من الرقابة بشكل فعال على الشركة.

القاعدة الأولى
بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة

إن التنوع في تشكيل مجلس الإدارة هو العامل الرئيسي للنجاح اليوم في ظل التطور السريع في بيئة الأعمال، ولذلك فإن مجلس إدارة شركة ديمة كابيتال للاستثمار يتكون من أفراد ذات خبرات ومهارات، ينتج عنها شكل متوازن وإيجابي للمجلس مما يمكنه من ممارسة مهامه ومسؤولياته على أكمل وجه.

إن هيكل مجلس ادارة شركة ديمة كابيتال للاستثمار يتناسب مع حجم وطبيعة نشاط الشركة والمهام والمسؤوليات المناطة به، بحيث يتألف مجلس الادارة من خمسة اعضاء تم انتخابهم من قبل مساهمي الشركة بالجمعية العمومية العادية للشركة، ويتضمن المجلس على عضوين غير تنفيذيين وعضو واحد تنفيذي بالإضافة إلى عضوين مستقلين.

كما يتمتّع جميع أعضاء مجلس الإدارة بالمؤهلات والخبرات والمهارات المناسبة لنشاط الشركة، وفقاً للجدول الوارد أدناه:

الاسم	تصنيف العضو (تنفيذي/ غير تنفيذي/ مستقل) أمين سر	المؤهل العلمي والخبرة العملية	تاريخ الانتخاب/ تعيين أمين السر
نواف حسين معرفي	رئيس مجلس الإدارة (غير تنفيذي)	**خبرة تفوق 25 عاماً في قطاعي الخدمات المالية والبترولية.** حاصل على شهادتي الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة كارديف - المملكة المتحدة، والبكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة ولاية ميشيغان - الولايات المتحدة الأمريكية.	28 يونيو 2020
سعد عبد الرزاق الزيد	رئيس مجلس الإدارة (غير تنفيذي)	**خبرة تفوق 28 عاماً في قطاع الاستثمار والاستشارات، الاندماج والاستحواذ، التمويل وادارة المشاريع، الهندسة، وادارة الأصول والشركات.** حاصل على شهادة ماجستير في الاستثمار والتمويل من جامعة هال-المملكة المتحدة. وبكالوريوس الهندسة الميكانيكية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن-المملكة العربية السعودية. وشهادة برنامج الإدارة العامة من جامعة هارفرد-الولايات المتحدة الأمريكية	21 يوليو 2022
حسام ناصر المزيعل	نائب رئيس مجلس الإدارة (تنفيذي)	**خبرة تفوق 26 عاماً في قطاع المؤسسات المالية.** حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة القاهرة	28 يونيو 2020
أحمد سليمان الخالد	عضو مجلس الإدارة (مستقل)	**خبرة تفوق 24 عاماً في قطاع المؤسسات المالية.** حاصل على شهادة البكالوريوس في هندسة الكمبيوتر من جامعة ولاية كاليفورنيا - الولايات المتحدة الأمريكية.	28 يونيو 2020
فهد عبد الرحمن الصانع	عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)	**خبرة تفوق 23 عاماً في قطاع المؤسسات المالية.** حاصل على شهادتي الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ديوك والبكالوريوس في الهندسة الكيميائية من جامعة ولاية أوريغن - الولايات المتحدة الأمريكية.	28 يونيو 2020
يوسف خالد المرزوق	عضو مجلس الإدارة (مستقل)	**خبرة تفوق 19 عاماً في قطاع المؤسسات المالية.** حاصل على شهادة البكالوريوس في الإدارة العامة من جامعة ولاية كاليفورنيا سان بيرناردينو - الولايات المتحدة الأمريكية.	28 يونيو 2020
عبد الرزاق صلاح المطوع	عضو مجلس الإدارة (مستقل)	**خبرة تفوق 11 عام في الإدارة التنفيذية بوظيفة مدير عام بالإضافة إلى عضوية مجلس إدارة في القطاع المصرفي.** حاصل على شهادة البكالوريوس في الإعلام من جامعة الكويت.	28 سبتمبر 2022
عبد الرحمن أسعد النصار	أمين سر مجلس الإدارة	**خبرة تفوق 16 عاماً في قطاع البنوك والمؤسسات المالية.** حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من الجامعة الأمريكية في الكويت.	13 مايو 2022

كما يخصص أعضاء مجلس الإدارة الوقت الكافي للاطلاع بالمهام والمسؤوليات المنوطة بهم، بحيث يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من الرئيس.

نبذة عن اجتماعات مجلس إدارة الشركة

إن اجتماعات مجلس الإدارة المنعقدة خلال عام 2022 موضحة من خلال البيان التالي:

إسم العضو	نواف حسين معرفي رئيس مجلس الإدارة	سعد عبد الرزاق الزيد رئيس مجلس الإدارة	حسام ناصر المزيعل نائب رئيس مجلس الإدارة	أحمد سليمان الخالد (عضو مستقل) (رئيس مجلس الإدارة)	فهد عبدالرحمن الصانع (عضو غير تنفيذي)	يوسف خالد المرزوق (عضو مستقل)	عبد الرزاق صلاح المطوع (عضو مستقل)
اجتماع رقم (1) بتاريخ 23/01/2022	✓	X	✓	✓	✓	✓	X
اجتماع رقم (2) بتاريخ 23/02/2022	✓	X	✓	X	✓	✓	X
اجتماع رقم (3) بتاريخ 15/03/2022	✓	X	✓	X	✓	✓	X
اجتماع رقم (4) بتاريخ 18/04/2022	✓	X	✓	X	✓	✓	X
اجتماع رقم (5) بتاريخ 12/05/2022	✓	X	✓	X	✓	✓	X
اجتماع رقم (6) بتاريخ 12/05/2022	✓	X	✓	X	✓	✓	X
اجتماع رقم (7) بتاريخ 14/06/2022	X	X	✓	✓	✓	✓	X
اجتماع رقم (8) بتاريخ 30/06/2022	X	X	✓	X	✓	✓	X
اجتماع رقم (9) بتاريخ 21/07/2022	X	✓	✓	X	✓	✓	X
اجتماع رقم (10) بتاريخ 14/08/2022	X	✓	✓	X	✓	✓	X
اجتماع رقم (11) بتاريخ 29/08/2022	X	✓	✓	X	✓	✓	X
اجتماع رقم (12) بتاريخ 13/09/2022	X	✓	✓	X	✓	✓	X
اجتماع رقم (13) بتاريخ 13/11/2022	X	✓	✓	X	✓	✓	✓
اجتماع رقم (14) بتاريخ 13/11/2022	X	✓	✓	X	✓	✓	✓
اجتماع رقم (15) بتاريخ 25/12/2022	X	✓	✓	X	✓	✓	✓
المجموع	6	7	15	2	15	15	3

- يتم التأشير بعلامة (✓) في حال حضور عضو مجلس الإدارة الاجتماع، وعلامة (X) في حال غيابه.
- يتضمن الجدول جميع اجتماعات مجلس الإدارة المنعقدة خلال عام 2022.

إن اجتماعات مجلس الإدارة التي انعقدت خلال عام 2022 بلغت 15 اجتماعاً، كما اعتمد جميع أعضاء المجلس عدد (9) قرارات بالتمرير.

كيفية تطبيق متطلبات التسجيل والتنسيق وحفظ محاضر اجتماعات مجلس إدارة الشركة:
يتولى أمين سر مجلس الإدارة مسؤولية مساعدة رئيس مجلس الإدارة في كافة الأمور التي تتعلق بالمجلس، بما في ذلك تنسيق وتنظيم وحضور اجتماعات مجلس الإدارة ، والتأكد من توافقها مع كافة المتطلبات الرقابية المعنية، بالإضافة إلى إعداد جداول الأعمال وإرسال الدعوات الخاصة باجتماعات مجلس الإدارة مع التأكد من تزويد أعضاء مجلس الإدارة بجدول الأعمال قبل ثلاثة أيام عمل على الأقل من تاريخ اجتماع المجلس، وتستثنى من ذلك الاجتماعات الطارئة، كما ويقوم بتسجيل كافة قرارات ومناقشات أعضاء مجلس الإدارة، وتسجيل نتائج عمليات التصويت التي تتم في اجتماعات مجلس الإدارة، والعمل على حفظ الوثائق الخاصة بمجلس الإدارة. وإمساك سجل خاص باجتماعات المجلس بأرقام متتابعة للسنة التي عقد فيها مع تسجيل مكان الاجتماع، وتاريخه، وساعة بدايته، ونهايته.

القاعدة الثانية
التحديد السليم للمهام والمسؤوليات

نبذة عن كيفية قيام الشركة بتحديد سياسة مهام، ومسؤوليات، وواجبات كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وكذلك السلطات والصلاحيات التي يتم تفويضها للإدارة التنفيذية:
حددت شركة ديمة كابيتال للاستثمار بالتفصيل مهام ومسؤوليات وواجبات كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكذلك السلطات والصلاحيات التي يتم تفويضها للإدارة التنفيذية من خلال السياسات واللوائح المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، بالإضافة إلى أن النظام الأساسي للشركة يعكس مسؤوليات مجلس الإدارة ويحددها بوضوح لتطابق تعليمات الجهات الرقابية، كما لا ينفرد أي من الأطراف في الشركة بالسلطات المطلقة، ولا يقوم مجلس الإدارة بإصدار تفويضات عامة أو غير محددة المدة، ويقوم مجلس الإدارة وبالأخص رئيس مجلس الإدارة بالواجبات والمسؤوليات والمهام المنوطة بهم وفق ما هو منصوص عليه في قواعد حوكمة الشركات، وذلك لا ينفي الدور الكبير الذي تقوم به الإدارة التنفيذية من خلال التزامها بالمهام والمسؤوليات المنوطة بها وفق ما هو منصوص عليه في قواعد حوكمة الشركات.

وفيما يلي أبرز المهام والمسؤوليات المنوطة بمجلس إدارة الشركة:
- اعتماد الأهداف الإستراتيجية والخطط والسياسات الهامة للشركة ومراجعتها بشكل دوري.
- إقرار الميزانيات التقديرية السنوية واعتماد البيانات المالية المرحلية والسنوية قبل إرسالها للجهات الرقابية.
- الإشراف على النفقات الرأسمالية الرئيسية للشركة، وتملك الأصول والتصرف بها.
- التأكد من مدى التزام الشركة بالسياسات والإجراءات التي تضمن احترام الشركة للأنظمة واللوائح الداخلية المعمول بها.
- ضمان دقة وسلامة البيانات والمعلومات الواجب الإفصاح عنها وذلك وفق سياسات ونظم عمل الإفصاح والشفافية المعمول بها.
- إرساء قنوات اتصال فاعلة تتيح للمساهمين الاطلاع على أوجه الأنشطة المختلفة للشركة.
- تشكيل لجان مختصة منبثقة عنه وفق ميثاق يحدد مسؤوليات وصلاحيات كل لجنة.
- تحديد الصلاحيات المنوطة بالإدارة التنفيذية من خلال اعتماد جدول صلاحيات شامل للشركة والرقابة والإشراف على أداء أعضاء الإدارة التنفيذية من قبل المجلس والتأكد من قيامهم بأداء كافة المهام المسندة إليهم.

إنجازات مجلس الإدارة خلال عام 2022:
انطلاقاً من مسؤوليات المجلس المتمثلة بتحقيق أفضل النتائج المالية والتشغيلية وإنجاز الخطة الإستراتيجية للشركة على أكمل وجه، حقق المجلس في دورته الحالية العديد من الإنجازات المتمثلة بالتالي:

- اعتماد البيانات المالية المدققة والمجمَّعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 والمرحلية (الربع سنوية) كما في 31 مارس 2022، 30 يونيو 2022 و 30 سبتمبر2022 ورفعها للجهات الرقابية.
- اعتماد التقارير الواجب عرضها على الجمعية العمومية العادية وجدول الأعمال.
- اعتماد التوصية بإعادة تعيين مراقبي حسابات الشركة الخارجيين والمسجلين لدى هيئة أسواق المال.
- اعتماد التوصية بإعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية للشركة.
- التوصية للجمعية العامة غير العادية بتعديل أنشطة الشركة عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة بإلغاء الأنشطة المرتبطة بمنح التمويل الإئتماني.
- متابعة تطبيق وتحقيق الأهداف الرئيسية والمالية للشركة وفق الإستراتيجيات والخطط والسياسات المعتمدة.
- مراقبة تنفيذ إستراتيجيات وخطط العمل السنوية والميزانية والتحقق من أسباب القصور.
- المتابعة مع الإدارة التنفيذية لضمان فعالية نظم الرقابة الداخلية التي تحمي أصول الشركة، وتضمن سلامة ودقة البيانات المالية، وسجلات الشركة، والامتثال للقواعد والأنظمة والتعليمات ذات الصلة، وذلك من خلال المتابعة والإشراف على مهام التدقيق لإدارات الشركة والعمل على قياس درجة المخاطر وتجنبها.
- الإشراف على النفقات الرأسمالية الرئيسية للشركة، وتملك الأصول والتصرف بها.
- التأكد من مدى التزام الشركة بالسياسات والإجراءات التي تضمن احترام الشركة للأنظمة واللوائح الداخلية المعمول بها.
- ضمان دقة وسلامة البيانات والمعلومات الواجب الإفصاح عنها وذلك وفق سياسات ونظم عمل الإفصاح والشفافية المعمول بها.
- إرساء قنوات اتصال فاعلة تتيح للمساهمين الاطلاع على أوجه الأنشطة المختلفة للشركة.
- متابعة عمل اللجان المختصة المنبثقة عنه وفق المواثيق التي تحدد مسؤوليات وصلاحيات كل لجنة.
- تحديد الصلاحيات المنوطة بالإدارة التنفيذية من خلال متابعة تطبيق جدول الصلاحيات الشامل للشركة والرقابة والإشراف على أداء أعضاء الإدارة التنفيذية من قبل المجلس والتأكد من قيامهم باداء كافة المهام المسندة إليهم.

- **نبذة عن تطبيق متطلبات تشكيل مجلس الإدارة للجان متخصصة تتمتع بالاستقلالية مع مراعاة ذكر المعلومات التالية عن كل لجنة:**

1- لجنة التدقيق

أ. تاريخ تشكيل اللجنة: 28 يونيو 2020

- تم إعادة تشكيل اللجنة بتاريخ 08 فبراير 2022.
- تم إعادة تشكيل اللجنة بتاريخ 14 يونيو 2022.
- تم إعادة تشكيل اللجنة بتاريخ 21 يوليو 2022.
- تم إعادة تشكيل اللجنة بتاريخ 10 نوفمبر 2022.

ب. مدة اللجنة: ثلاث سنوات.

ج. أعضاء اللجنة

1. السيد/ فهد عبد الرحمن الصانع	رئيس اللجنة
2. السيد/ يوسف خالد المرزوق	عضو
3. السيد/ عبد الرزاق صلاح المطوع	عضو

د. عدد الاجتماعات المنعقدة خلال عام 2022: تسعة (9) اجتماعات

مهام وإنجازات اللجنة خلال عام 2022:

- مراجعة واعتماد خطة التدقيق الداخلي للشركة لعام 2022 والمستندة الى تقييم المخاطر وتحديد أولويات التدقيق.
- التنسيق مع المدققين الخارجين ومتابعة أعمالهم، ومراجعة البيانات المالية الدورية والسنوية وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة بشأنها.
- مراجعة ومناقشة أعمال وتقارير إدارة التدقيق الداخلي وما تم انجازه من خطة التدقيق السنوية، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بنظم وتقنية وأمن المعلومات.
- التأكد من اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن الملاحظات الواردة في تقارير التدقيق الداخلي.
- مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
- مراجعة ومناقشة نتائج تقرير مراجعة نظم الرقابة الداخلية (ICR).
- التأكد من التزام الشركة بالقوانين والسياسات والتعليمات ذات العلاقة.
- مراجعة ومناقشة خطابات التعيين للمدققين الخارجيين بما فيها الشروط التعاقدية والأتعاب المهنية وتقديم التوصية لمجلس الإدارة بشأنها في ضوء الخدمات المقدمة.
- مراجعة مدى كفاءة واستقلالية إدارة التدقيق الداخلي مع مدير الإدارة، وتقييم أداء مدير إدارة التدقيق الداخلي وتحديد مكافآته.
- اعتماد خطة التدقيق لإدارة الرقابة الشرعية للشركة.
- الاطلاع على نتائج تقارير إدارة الرقابة الشرعية والتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية بشأن الملاحظات الواردة فيها.
- التأكد من اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن الملاحظات الواردة في تقارير التدقيق الشرعي في الشركة.

2- لجنة المخاطر:

أ. تاريخ تشكيل اللجنة: 28 يونيو 2020

- تم إعادة تشكيل اللجنة بتاريخ 14 يونيو 2022.
- تم إعادة تشكيل اللجنة بتاريخ 21 يوليو 2022.
- تم إعادة تشكيل اللجنة بتاريخ 10 نوفمبر 2022.

ب. مدة اللجنة: ثلاث سنوات.

ج. أعضاء اللجنة

1. السيد/ يوسف خالد المرزوق	رئيس اللجنة
2. السيد/ فهد عبد الرحمن الصانع	عضو
3. السيد/ عبد الرزاق صلاح المطوع	عضو

د. عدد الاجتماعات المنعقدة خلال عام 2022: سبعة (7) إجتماعات

مهام وإنجازات اللجنة خلال عام 2022:

- إعداد ومتابعة إستراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر وتقييم النظم والآليات لتحديد وقياس الأنواع المختلفة من المخاطر.
- مساعدة مجلس الإدارة في تحديد وتقييم المخاطر الرئيسية على الشركة، وضمان أن الشركة تدير المخاطر بكفاءة وفعالية.
- مراجعة واعتماد تقارير المخاطر التي ترسل لهيئة أسواق المال والمعدة من قبل مسؤول إدارة المخاطر.
- المساهمة في وضع معايير وحدود المخاطر ورفع التوصيات بشأنها لمجلس الإدارة.
- رفص التوصيات بشأن التوجهات والفرص الاستثمارية الجديدة والقائمة.
- مراجعة الصفقات والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة ورفع توصيات بها إلى مجلس الإدارة.

3- لجنة المكافآت والترشيحات:

أ. تاريخ تشكيل اللجنة: 28 يونيو 2020

- تم إعادة تشكيل اللجنة بتاريخ 08 فبراير 2022.
- تم إعادة تشكيل اللجنة بتاريخ 14 يونيو 2022.
- تم إعادة تشكيل اللجنة بتاريخ 21 يوليو 2022.
- تم إعادة تشكيل اللجنة بتاريخ 10 نوفمبر 2022.

ب. مدة اللجنة: ثلاث سنوات.

ج. أعضاء اللجنة

1. السيد/ سعد عبدالرزاق الزيد	رئيس اللجنة
2. السيد/ يوسف خالد المرزوق	عضو
3. السيد/ عبد الرزاق صلاح المطوع	عضو

د. عدد الاجتماعات المنعقدة خلال عام 2022: إحدى عشر (11) وقرارين (2) بالتمرير

مهام وإنجازات اللجنة خلال عام 2022:

- مراجعة واعتماد تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- دراسة ومطابقة شروط الاستقلالية الواجب توافرها بعضو مجلس الإدارة المستقل.
- متابعة تطبيق سياسة المكافآت المعتمدة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في الشركة.
- تحديد الاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة ومراجعة تلك الاحتياجات بصورة سنوية.
- التوصية لمجلس الإدارة بشأن المرشحين لعضوية مجلس الإدارة بالإضافة إلى ممثلي الشركات في عضوية مجلس إدارة الشركة.
- التوصية بشأن فتح باب الترشح لنصب عضو مجلس الإدارة المستقل وذلك بعد استقالة العضو السابق.
- تقييم الأداء السنوي لأعضاء اللجنة ورفع النتائج لمجلس الإدارة لاعتمادها.

4- اللجنة التنفيذية:

أ. تاريخ تشكيل اللجنة: 28 يونيو 2020

- تم إعادة تشكيل اللجنة بتاريخ 14 يونيو 2022.
- تم إعادة تشكيل اللجنة بتاريخ 21 يوليو 2022.
- تم إعادة تشكيل اللجنة بتاريخ 10 نوفمبر 2022.

ب. مدة اللجنة: ثلاث سنوات.

ج. أعضاء اللجنة

1. السيد/ سعد عبدالرزاق الزيد	رئيس اللجنة
2. السيد/ حسام ناصر المزيعل	عضو
3. السيد/ فهد عبد الرحمن الصانع	عضو

د. عدد الاجتماعات المنعقدة خلال عام 2022: واحد (1) اجتماع

مهام وإنجازات اللجنة خلال عام 2022:

- مراجعة لائحة وميثاق عمل اللجنة التنفيذية التزاماً بتعميم هيئة أسواق المال رقم 13 لسنة 2022 الصادر بتاريخ 12 أكتوبر 2022 بشأن اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

موجز عن كيفية تطبيق المتطلبات التي تتيح لأعضاء مجلس الإدارة الحصول على المعلومات والبيانات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب:

يتوافر لدى الشركة آلية فعالة تتيح لأعضاء مجلس الإدارة بوجه عام ولأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمستقلين بوجه خاص الحصول على كافة البيانات والمعلومات الأساسية التي تمكنهم من الاضطلاع والقيام بواجباتهم عن طريق التنسيق مع أمين سر مجلس الإدارة، وبما يتوافق مع القوانين والتشريعات ذات الصلة.

القاعدة الثالثة
اختيار أشخاص من ذوي الكفاءة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

نبذة عن تطبيق متطلبات تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت:

تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت في مساعدة مجلس إدارة الشركة في أداء مسؤولياته الإشرافية المتعلقة بفاعلية ونزاهة والالتزام بسياسات وإجراءات الترشيحات والمكافآت لدى الشركة ومراجعة معايير الاختيار وإجراءات التعيين لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والموافقة عليها والتأكد من أن سياسة ومنهجية الترشيحات والمكافآت ككل تناسب الأهداف الإستراتيجية للشركة.

إن آلية الترشح المعمول بها تضمن الاستمرار في انتقاء وجذب الكفاءات للانضمام إما للترشح لعضوية مجلس الإدارة او الإدارة التنفيذية، إن مهام ومسؤوليات اللجنة تشتمل على التالي:

- التوصية بقبول الترشيح وإعادة الترشيح لأعضاء المجلس والإدارة التنفيذية.
- وضع سياسة واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- تحديد الاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة ومراجعة تلك الاحتياجات بصورة سنوية.
- استقطاب طلبات الراغبين في شغل المناصب التنفيذية حسب الحاجة، ودراسة ومراجعة تلك الطلبات.
- تحديد الشرائح المختلفة للمكافآت التي سيتم منحها للموظفين
- إعداد وصف وظيفي لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين والأعضاء المستقلين.
- اقتراح ترشيح وإعادة ترشيح الأعضاء للانتخابات بواسطة الجمعية العامة والتأكد من عدم انتفاء صفة الاستقلالية عن الأعضاء المستقلين.
- تحديد آليات تقييم أداء المجلس ككل وأداء كل عضو من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية.
- تحديد مؤشرات قياس أداء المجلس ومراجعة تلك المؤشرات بصورة سنوية.
- مراجعة واقتراح البرامج التدريبية وورش العمل لأعضاء مجلس الإدارة.
- مراجعة جدول الرواتب والدرجات الوظيفية بصورة دورية.
- إعداد تقرير سنوي مفصل عن كافة المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، سواء كانت مبالغ أو منافع أو مزايا، أيا كانت طبيعتها ومسماها، على أن يعرض هذا التقرير على الجمعية العامة للشركة للموافقة عليه.

تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:

ملخص سياسة المكافآت والحوافز المتبع لدى الشركة وبشكل خاص ما يرتبط بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمدراء.

تلتزم شركة ديمة كابيتال للاستثمار بأعلى معايير الحوكمة الرشيدة والشفافية والأمانة والنزاهة والمساءلة، مع عدم الإخلال بما ينص عليه قانون الشركات ولائحته التنفيذية، حيث تحدد سياسة المكافآت الخاصة بالشركة الأسس المتعلقة بمكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومواءمتها مع أهداف الشركة وأدائها، كما تتولى لجنة الترشيحات والمكافآت مسؤولية متابعة تطبيق هذه السياسة والحفاظ على ملاءمتها وفعاليتها لتعكس أهداف الشركة وسلامة عملياتها التشغيلية ومركزها المالي آخذةً بعين الاعتبار مراعاة الأمور التالية:

- استقطاب أفضل الكفاءات للإدارة التنفيذية والحفاظ عليهم.
- ضمان العدالة داخل الشركة والتنافسية خارجها.
- مقارنة مستويات الأداء بالسوق باستخدام التحليلات الواردة من الشركات الاستشارية المتخصصة في مجال المكافآت.
- ضمان الشفافية في منح المكافآت.
- ضمان ارتباط المكافآت بمؤشرات الأداء.

أولاً: مكافآت مجلس الإدارة

طبقاً لقوانين دولة الكويت وقرارات وزارة التجارة والصناعة ذات الصلة بتعريف صافي الربح الذي يحتسب منه الحد الأعلى لمكافأة أعضاء مجلس الإدارة في الشركة المساهمة، فإنه يجوز لمجلس الإدارة اقتراح مكافأة سنوية (بمختلف فئاتها) بحد أقصى 10% من صافي الأرباح السنوية بعد خصم ما يلي:

- 10% من صافي الربح الاحتياطي القانوني.
- 10% من صافي الربح الاحتياطي الاختياري.
- 1% من صافي الربح لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي.
- 5% من رأس المال كتوزيعات للمساهمين.

بالإضافة إلى ما تقدم، فإن نظام المكافآت والحوافز ذات الصلة بمكافأة أعضاء مجلس الإدارة مربوط بأداء الشركة.

ولما كانت الاستقطاعات المشار إليها أعلاه لن تؤدي إلى وجود صافي ربح يسمح بصرف مكافأة سنوية لأعضاء مجلس الإدارة، وعلى الرغم من أن قانون الشركات الكويتي قد نص على جواز استثناء العضو المستقل من الحد الأعلى للمكافآت بقرار من الجمعية العامة، إلا أن مجلس الإدارة قد أوصى أيضاً بعدم صرف مكافأة سنوية لأعضاء المجلس المستقلين.

ثانياً: الإدارة التنفيذية

إن نظام المكافآت مبني على سياسة المكافآت والتقييم السنوي للأداء الوظيفي في ضوء مدى تحقيق الأهداف الوظيفية المرجوة.

المكافآت والمزايا لأعضاء مجلس الإدارة*							
إجمالي عدد الأعضاء	المكافآت والمزايا من خلال الشركة الأم				المكافآت والمزايا من خلال الشركات التابعة			
	المكافآت والمزايا الثابتة (دينار كويتي)	المكافآت والمزايا المتغيرة (دينار كويتي)			المكافآت والمزايا الثابتة (دينار كويتي)		المكافآت والمزايا المتغيرة (دينار كويتي)	
	تأمين صحي	مكافأة سنوية	مكافأة لجان		تأمين صحي	الرواتب الشهرية (الإجمالية خلال العام)	مكافأة سنوية	مكافأة لجان
5	-	-	-		-	-	-	-

* تفاصيل شرائح وأنواع المكافآت والمزايا المذكورة هي على سبيل المثال لا الحصر.

إجماليالمكافآت والمزايا الممنوحة لخمسة من كبار التنفيذيين ممن تلقوا أعلى مكافآت، يضاف إليهم الرئيس التنفيذي والمدير المالي أو من يقوم مقامهما إن لم يكونا من ضمنهم*													
إجمالي عدد المناصب التنفيذية	المكافآت والمزايا من خلال الشركة الأم							المكافآت والمزايا من خلال الشركات التابعة					
	المكافآت والمزايا الثابتة (دينار كويتي)						المكافآت والمزايا المتغيرة (دينار كويتي)	المكافآت والمزايا الثابتة (دينار كويتي)					المكافآت والمزايا المتغيرة (دينار كويتي)
	الرواتب الشهرية (الإجمالية خلال العام)	تأمين صحي و حياة	تذاكر سنوية	بدل سكن	بدل مواصلات	بدل تعليم الأبناء	مكافأة سنوية	الرواتب الشهرية (الإجمالية خلال العام)	تأمين صحي	تذاكر سنوية	بدل سكن	بدل مواصلات	بدل تعليم الأبناء	مكافأة سنوية
5	307,606	7,580	-	-	-	18,300	99,600	-	-	-	-	-	-	-

* تفاصيل شرائح وأنواع المكافآت والمزايا المذكورة هي على سبيل المثال لا الحصر.

لا يوجد أية انحرافات جوهرية عن سياسة المكافآت المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

لقاعدة الرابعة
ضمان نزاهة التقارير المالية

التعهدات الكتابية من قبل كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بسلامة ونزاهة التقارير المالية المعدة.

1. قامت الإدارة التنفيذية بتقديم إقرار إلى مجلس الإدارة يتضمن التعهد بأن التقارير المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 تم عرضها بصورة سليمة وعادلة، وأنها تستعرض كافة الجوانب المالية للشركة من بيانات ونتائج تشغيلية، كما أنه يتم إعدادها وفق معايير المحاسبة الدولية المعتمدة من قبل هيئة أسواق المال. (راجع صفحة 42).
2. قام مجلس الإدارة بتقديم إقرار إلى الجمعية العامة بخصوص سلامة ونزاهة البيانات المالية، كما تم تضمين الإقرار في التقرير السنوي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022. (راجع صفحة 41).

نبذة عن تطبيق متطلبات تشكيل لجنة التدقيق.

- مراجعة جميع البيانات المالية المرحلية والسنوية الدورية قبل عرضها ورفع توصية بها لمجلس الإدارة.
- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مراقبي الحسابات الخارجيين.
- دراسة ومراجعة الملاحظات على القوائم المالية وطلب الإدارة التنفيذية بالعمل على تعديلها في حال تطلب الأمر ذلك.
- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مدير التدقيق الداخلي ونقله وعزله وتقييم أدائه وأداء إدارة التدقيق الداخلي.
- مراجعة وإقرار خطط التدقيق الداخلي.
- مراجعة نتائج التقارير الداخلية والتأكد من اتخاذ جميع الإجراءات التصحيحية اللازمة.
- مراجعة نتائج تفتيش الجهات الرقابية على الشركة واتخاذ اللازم حيال تصويب الملاحظات.
- مراجعة الأمور المتعلقة بترشيح مراقب الحسابات الخارجي ورفع توصية بذلك لمجلس الإدارة.
- تكليف مكتب تدقيق مستقل للقيام بتقييم ومراجعة نظم الرقابة الداخلية، وإعداد تقرير في هذا الشأن (تقرير الضبط الداخلي) Internal Control Report.

خلال عام 2022 لم يكن هناك أي حالة تعارض بين توصيات لجنة التدقيق وقرارات مجلس الإدارة.

استقلالية وحيادية مراقب الحسابات الخارجي

يتم تعيين مراقب الحسابات بناء على موافقة الجمعية العامة بعد توصية من مجلس الإدارة وذلك بعد أن قامت لجنة التدقيق بالتأكد بأنه من المقيدين في السجل الخاص لدى الهيئة، ومستوفياً لكافة الشروط الواردة بمتطلبات قرار الهيئة بشأن نظام قيد مراقبي الحسابات، وقد قام المساهمون خلال اجتماع الجمعية العامة التي انعقدت في 2022/04/07 بإعادة تعيين مراقب الحسابات الشركة الخارجي وهو السيد/ نايف مساعد البزيع من مكتب البزيع وشركاهم RSM - محاسبون قانونيون.

يقوم مراقب الحسابات الخارجي بإجراء تدقيق سنوي مستقل ومراجعة ربع سنوية بهدف التأكيد أن البيانات المالية تعدّ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والمعتمدة من الجهات الرقابية في دولة الكويت.

القاعدة الخامسة
وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية

متطلبات تشكيل إدارة مستقلة لإدارة المخاطر:

يتوافر لدى الشركة إدارة مستقلة لإدارة المخاطر تقوم بالعمل على تحديد وقياس ومتابعة المخاطر التي تتعرض لها الشركة وتقوم بوضع أنظمة وإجراءات فعالة ليتم اعتمادها من قبل لجنة المخاطر. كذلك تقوم بمراجعة الصفقات وفقا لما ورد في قواعد الحوكمة. وتتكون إدارة المخاطر من الكوادر البشرية المؤهلة والتي تتمتع بالكفاءات المهنية والقدرات الفنية، كذلك يتمتع القائمون على إدارة المخاطر بالاستقلالية عن طريق تبعيتهم المباشرة لمجلس الإدارة كما هو منعكس في الهيكل التنظيمي للشركة، فضلا عن تمتعهم بقدر كبير من الصلاحيات دون منحهم سلطات وصلاحيات مالية.

متطلبات تشكيل لجنة إدارة المخاطر:

إن دور لجنة المخاطر الرئيسي هو الإشراف على جميع الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر، والمساهمة في وضع السياسات واللوائح لإدارة المخاطر بما يتسق مع نزعة الشركة لتحمل المخاطر، هذا بالإضافة إلى تطبيق اللجنة للمتطلبات التالية:

- مراجعة سياسات وإجراءات عمل إدارة المخاطر لدى الشركة ورفع توصية بها لمجلس الإدارة للاعتماد.
- تقييم نظم وآليات تحديد وقياس ومتابعة أنواع المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة.
- التأكد من استقلالية موظفي إدارة المخاطر وبان لديهم الفهم الكامل للمخاطر المحيطة بالشركة.
- مراجعة التقارير المتعلقة بالمخاطر والتي ترسل لهيئة أسواق المال بشكل دوري والعمل على إعطاء الحلول اللازمة والمتابعة مع إدارة المخاطر لمعالجة المخاطر الواردة في التقارير.
- مراجعة المسائل التي تثيرها لجنة التدقيق المتعلقة بالمخاطر.

أنظمة الضبط والرقابة الداخلية:

تحرص الشركة على توافر أنظمة للضبط والرقابة الداخلية تغطي جميع أنشطة الشركة من أجل الحفاظ على سلامة الشركة المالية ودقة بياناتها وكفاءة عملياتها من مختلف الجوانب، حيث تم مراعاة مبادئ الضبط الداخلي لعملية الرقابة المزدوجة في الهيكل التنظيمي للشركة وذلك من خلال:

- التحديد السليم للسلطات والمسؤوليات.
- الفصل التام في المهام وعدم تعارض المصالح من خلال التحديث المستمر للهيكل التنظيمي للشركة
- الفحص والرقابة المزدوجة (إدارة التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق)
- تعيين مدقق خارجي للتدقيق على أنظمة الرقابة الداخلية وإعداد تقرير سنوي يقدم لهيئة أسواق المال سنويا خلال 90 يوماً من انتهاء السنة المالية.

كما يوجد بالشركة أيضاً إدارة خاصة بالمطابقة والالتزام تتضمن العديد من المهارات والخبرات المتميزة للتأكد من الالتزام بكافة القوانين واللوائح المنظمة وتعد أحد أهم أدوات الضبط والرقابة الداخلية داخل الشركة وتعمل بالتعاون مع إدارة التدقيق وإدارة المخاطر للتأكد من تطبيق إجراءات الفحص والرقابة المزدوجة ويحرص مجلس الإدارة على تفعيل دورها بشكل مستمر.

متطلبات تشكيل إدارة مستقلة للتدقيق الداخلي:

تقوم إدارة التدقيق الداخلي للشركة بتحديد سياسات وإجراءات التدقيق والتي تساعد الشركة على تطبيق نظام الحوكمة وذلك عن طريق التقييم المستمر لأداء الإدارة التنفيذية في تطبيق نظم الرقابة الداخلية وكذلك لوسائل وإجراءات الضبط الداخلي لتقديم التوصيات لتطويرها حسب ما تتطلبه زيادة كفاءة وفاعلية النظام الداخلي، وعليه فقد كلف مجلس الإدارة إدارة التدقيق الداخلي من خلال لجنة التدقيق بالمهام والمسؤوليات المنوطة بها. لذا فإن إدارة التدقيق الداخلي بالشركة هي إدارة تتمتع بالاستقلالية الفنية التامة وتتبع لجنة التدقيق المنبثقة من مجلس إدارة الشركة.

من أهم مسؤوليات إدارة التدقيق الداخلي في الشركة هو تزويد مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية برأي مستقل وموضوعي حول توافر الضوابط الرقابية، والضمانات الكافية والملائمة لدعم نشاطات الشركة، وتحسين فاعلية الضوابط، وإدارة المخاطر وعمليات الحوكمة.

القاعدة السادسة
تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية

معايير ومحددات السلوك المهني والقيم الأخلاقية:

وضع مجلس إدارة الشركة المعايير والمحددات التي ترسخ المفاهيم والقيم الأخلاقية في الشركة بما يتوافق مع متطلبات جميع الجهات الرسمية، وتسعى الإدارة التنفيذية إلى تنفيذ أهداف الشركة وفق تلك المعايير والمحددات وتضمينها ضمن ميثاق العمل. وكذلك تم إعداد سياسة الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة في حال تم ملاحظة أي أمر غير صحيح او غير آمن. وتطرقت السياسة أيضا إلى جوانب أخرى غاية في الأهمية مثل العلاقة مع المساهمين، وسياسة أمن المعلومات، بحيث ينبغي على جميع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين الالتزام بها في كافة مهام عملهم.

السياسات والآليات بشأن الحد من حالات تعارض المصالح:

تبذل الشركة العناية الواجبة في تطبيق السياسات والإجراءات بهدف تجنب تعارض المصالح، حيث إن لدى الشركة سياسة معتمدة تنص على مراجعة كافة المعاملات الخاصة بالأطراف ذات الصلة وذلك على أساس منتظم لضمان الممارسات العادلة والسلوك القويم من جانب أعضاء مجلس الإدارة والموظفين، علما بأن المجلس يقوم بمتابعة ومعالجة أي مصلحة محتملة تتعارض مع مصالح أعمال الشركة.

إن سياسة الحد من تعارض المصالح تهدف إلى ضمان تطبيق الإجراءات المناسبة لاكتشاف حالات تعارض المصالح الجوهرية والتعامل معها بشكل فعال، وتعد هذه السياسة بمثابة جزء لا يتجزأ من التزام الشركة الكامل بالنزاهة والعدالة في التعامل مع أصحاب المصالح، وبينت السياسة أسس التعامل وإدارة حالات تعارض المصالح، ومفهوم تعارض المصالح، والأطراف التي تتعارض مصالحها مع مصلحة الشركة، وكذلك أيضاً دور كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وإدارة المطابقة والالتزام والتدقيق الداخلي والجمعية العامة للشركة فيما يخص تعارض المصالح، وكذلك آلية الإفصاح.

القاعدة السابعة
الإفصاح والشفافية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب

آليات العرض والإفصاح الدقيق والشفاف التي تحدّد جوانب ومجالات وخصائص الإفصاح:

تحقيقاً لمبادئ الشركة الراسخة وتطبيقاً لأفضل ممارسات الحوكمة الرشيدة والتزاماً بالمتطلبات القانونية، فقد نظم مجلس الإدارة عمليات الإفصاح الخاصة بكل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمستثمرين المحتملين من خلال سجل خاص بإفصاحاتهم متاح للاطلاع عليه من قبل كافة مساهمي الشركة ليطلعوا عليه من خلال وحدة شؤون المستثمرين دون أي رسم أو مقابل، ويتم تحديث هذا السجل بشكل دوري ليعكس حقيقة الأطراف ذات الصلة.

متطلبات سجل افصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:

قام مجلس إدارة الشركة بوضع آليات العرض والإفصاح الدقيق والشفاف وفي الوقت المناسب كالتالي:-

- أن تكون آليات العرض والإفصاح تتوافق مع ما نصت عليه قواعد حوكمة الشركات.
- إعداد سجل خاص بإفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- أنشأت الشركة وحدة شؤون المستثمرين لتكون مسؤولة عن إتاحة وتوفير البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة للمستثمرين المحتملين لها، وتتمتع وحدة شؤون المستثمرين بالاستقلالية المناسبة لتبعيتها بشكل مباشر لمجلس الإدارة، وعلى نحو يتيح لها توفير البيانات والمعلومات والتقارير في الوقت المناسب وبشكل دقيق، وأن يكون ذلك من خلال وسائل الإفصاح المتعارف عليها ومنها الموقع الإلكتروني للشركة.
- كذلك طورت الشركة البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاعتماد عليها بشكل كبير في عمليات الإفصاح، حيث يتوافر على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة قسم مخصص لحوكمة الشركات.

متطلبات تشكيل وحدة تنظم شؤون المستثمرين:

يتوافر لدى الشركة وحدة لإدارة شؤون المستثمرين والمسؤولية الإجتماعية، وذلك تطبيقاً واستكمالاً لما قام به مجلس إدارة الشركة بإنشاء وحدة خاصة بتنظيم شؤون المستثمرين التزاماً بما نصت عليه قواعد حوكمة الشركات، كما تم العمل على إعداد سياسات وإجراءات خاصة بعمل الوحدة بحيث تنظم آلية التعامل مع المستثمرين وتكون مسؤولة عن إتاحة وتوفير البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة للمستثمرين والمساهمين وذلك من خلال وسائل الإفصاح المتعارف عليها.

تطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات:

تحرص شركة ديمة كابيتال للاستثمار على تحديث الموقع الإلكتروني ليتضمن كافة البيانات والمعلومات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً في الإفصاح عن المعلومات التي تهم المساهمين والمستثمرين وإضافة كافة البيانات اللازمة وفق قواعد الحوكمة ، كما تعمل الشركة وبشكل دوري على تحديث وتطوير موقعها الإلكتروني بحيث يتضمن أحدث البيانات والمعلومات التي تهم المساهمين والمستثمرين المحتملين .

القاعدة الثامنة
احترام حقوق المساهمين

متطلبات تحديد وحماية الحقوق العامة للمساهمين:

تتبع شركة ديمة كابيتال للاستثمار سياسة خاصة تهدف إلى ضمان العدل والمساواة والشفافية لجميع المساهمين، والتي من شأنها أن تمكن المساهمين من ممارسة حقوقهم بطريقة واعية؛ ويتضمن ذلك توفير جميع المعلومات المتعلقة بالشركة بطريقة عادلة وبشكل منتظم وميسر بما فيها أداء الشركة المالي وأهدافها وخططها الإستراتيجية والحوكمة المؤسسية ونمط المخاطر. كما يتم تشجيع المساهمين على المشاركة بشكل نشط في الاجتماعات الخاصة بجمعيات الشركة من خلال توجيه الدعوات اللازمة للمساهمين متضمنة جدول الأعمال والمرفقات اللازمة وزمان ومكان انعقاد الاجتماع؛ وكذلك بيان حقوق المساهمين بممارسة حق التصويت دون أي عوائق.

وتشمل بعض حقوق المساهمين على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- حق الحصول على توزيعات الأرباح.
- الحق في الحصول على جزء من أصول الشركة في حال التصفية وفقاً لأحكام قانون الشركات.
- الحق في الحصول على معلومات وبيانات تتعلق بأنشطة الشركة وإستراتيجيتها على أساس منتظم.
- الحق في المشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية والتصويت وفقاً للقوانين واللوائح.
- الحق في التصويت أثناء الاقتراع على عضوية أعضاء مجلس الإدارة.
- الحق في مراقبة أداء الشركة بصفة عامة ومجلس الإدارة بصفة خاصة.
- الحق في محاسبة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة وفقاً لأحكام قانون الشركات.
- الحق في تسجيل قيمة الأسهم المملوكة.
- الحق في تسجيل ونقل وتحويل ملكية الأسهم.
- الحق في مراجعة سجل المساهمين.

إنشاء سجل خاص يحفظ لدى وكالة المقاصة:

يتم حفظ سجل خاص بالأسهم وبيانات المساهمين لدى الشركة الكويتية للمقاصة طبقاً لقواعد حوكمة الشركات، كما يحتفظ مسؤول علاقات المستثمرين بنسخة محدثة من سجل المساهمين بشكل دوري ويكون السجل متاحاً لجميع المساهمين للاطلاع عليه في المواعيد المحددة وطبقاً للقانون وبدون أي رسوم.

تشجيع المساهمين على المشاركة والتصويت في الاجتماعات الخاصة بجمعيات الشركة:

تتيح الشركة لمساهميها المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة، ومناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، وللمساهمين حق التصويت على قرارات الجمعية العامة سواء بالأصالة أو بالإنابة، كما يتم توفير كافة المعلومات الخاصة بحقوق التصويت لكافة المساهمين والمستثمرين المحتملين وذلك بشكل دائم ومستمر.

قامت الشركة بتوجيه دعوات إلى المساهمين خلال عام 2022 لحضور اجتماع الجمعيات العامة متضمنة جدول الأعمال وزمان ومكان انعقاد الاجتماع عن طريق الإعلان مرتين في الصحف اليومية لدولة الكويت وعلى الموقع الإلكتروني للشركة.

القاعدة التاسعة
إدراك دور أصحاب المصالح

النظم والسياسات التي تكفل الحماية والاعتراف بحقوق أصحاب المصالح

تعمل الشركة على احترام وحماية حقوق أصحاب المصالح في جميع معاملاتها وتعاملاتها الداخلية والخارجية، وتنتهج النهج المناسب بما يكفل حماية حقوق أصحاب المصالح من خلال التزامها بالقوانين والتعليمات الصادرة بهذا الشأن. كما تتقيد بالعقود التي تبرمها مع الأطراف الأخرى وتلتزم بالتعهدات والواجبات الملقاة عليها في هذه العقود والاتفاقيات تجاه أصحاب المصالح.

تدرك الشركة دور أصحاب المصالح، وعليه قامت بوضع آلية مناسبة لتسهيل قيام أصحاب المصالح بالإبلاغ عن الممارسات غير السليمة التي قد يتعرضون لها، وذلك من خلال إعداد واعتماد سياسة حماية حقوق أصحاب المصالح.

تشجيع أصحاب المصالح على المشاركة في متابعة أنشطة الشركة المختلفة

تتيح الشركة لأصحاب المصالح إمكانية الحصول على المعلومات والبيانات ذات الصلة بأنشطتهم عن طريق وحدة شؤون المستثمرين وإدارة خدمة العملاء ووحدة الشكاوى وأيضاً من خلال الموقع الإلكتروني للشركة والإفصاحات المستمرة وعن طريق تطوير طرق الأداء والخدمات الخاصة بأصحاب المصالح . كما وضعت الشركة السياسات المناسبة لتمكن أصحاب المصالح من إبلاغ مجلس الإدارة عن أي ممارسات غير سليمة يتعرضون إليها من قبل الشركة مع توفير الحماية المناسبة للأطراف التي تقوم بالإبلاغ.

القاعدة العاشرة
تعزيز وتحسين الأداء

الآليات التي تتيح حصول أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على برامج ودورات تدريبية بشكل مستمر

عملت شركة ديمة كابيتال للاستثمار على تطوير وأعداد خطة لعقد دورات وبرامج تدريبية لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لضمان تمتعهم بفهم كامل لسير عمل الشركة وأنشطة عملياتها وأيضاً الالتزامات الملقاة على عاتقهم، وتتضمن تلك البرامج الجوانب المالية والتشغيلية لأنشطة الشركة، الالتزامات القانونية والرقابية الملقاة على عاتقهم، الواجبات والصلاحيات، سبل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، استراتيجية وخطة عمل الشركة، دور اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة والقوانين والقرارات والتحديثات الخاصة بأنشطة الشركة والجهات الرقابية.

تقييم أداء مجلس الإدارة ككل، وأداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

عملت الشركة على وضع السياسات والنظم لقياس وتقييم أداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بشكل دوري، كما قامت بوضع مجموعة من مؤشرات قياس الأداء (Key Performance Indicators) ترتبط بمدى تحقيق الأهداف الإستراتيجية للشركة وجودة إدارة المخاطر وكفاية أنظمة الرقابة الداخلية، بحيث تمكن مؤشرات قياس الأداء من تحديد نقاط القوة والضعف واقتراح معالجتها بما يتفق مع مصلحة الشركة.

كما يتم تقييم أداء لكل من مجلس الإدارة وأعضائه واللجان المنبثقة عنه بالإضافة إلى تقييم أداء الرئيس التنفيذي للشركة، وذلك من خلال نماذج تقييم أداء معدة من قبل لجنة المكافآت والترشيحات، كما عمل مجلس الإدارة على اعتماد جميع نتائج التقييم التزاماً بما نصت عليه حوكمة الشركات والسياسة الداخلية الخاصة بذلك.

جهود مجلس الإدارة بخلق القيم المؤسسية لدى العاملين في الشركة

حرصاً من شركة ديمة كابيتال للاستثمار على خلق القيم المؤسسية لدى العاملين في الشركة من خلال العمل الدائم على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة وتحسين معدلات الأداء والالتزام بالقوانين والتعليمات الخاصة بقواعد الحوكمة. حيث وفرت الشركة نظم التقرير المتكامل (Integrated Report) بحيث تساعد في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة وخلق القيم المؤسسية وفق ما ورد في قواعد الحوكمة.

القاعدة الحادية عشر
التركيز على أهمية المسؤولية الاجتماعية

سياسة تكفل تحقيق التوازن بين كل من أهداف الشركة وأهداف المجتمع

إن المسؤولية الاجتماعية تتمثل في الالتزام المستمر من قبل الشركة بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية للمجتمع بوجه عام وللعاملين في الشركة بوجه خاص وذلك من خلال العمل على تحسين الظروف المعيشية والاجتماعية والاقتصادية للقوى العاملة إضافة إلى المجتمع ككل.

إن نجاح الشركة يمكن ربطه بمدى أهمية إدراك الشركة للمسؤولية الاجتماعية التي ترتبط بعدد من القيم والمعايير الإنسانية كالإحساس بالمسؤولية تجاه كل من له علاقة بالشركة سواء كان مساهماً أم موظفاً أو فرداً من المجتمع أو أصحاب المصالح أو أي طرف ذي علاقة. ومن هذا المنطلق فقد قام مجلس الادارة باعتماد سياسة المسؤولية الإجتماعية، حيث تسعى الشركة إلى العمل بطريقة مسؤولة ومستدامة فبينما تدير الشركة أعمالها وفق متطلبات وتطلعات أصحاب المصالح، فإنها تأخذ المسؤوليات الاجتماعية على محمل الجد. وتلتزم الشركة بفهم ورصد وإدارة تأثيرها الاجتماعي والبيئي والاقتصادي لتتمكن من المساهمة في التنمية المستدامة للمجتمع وتهدف إلى إبراز تلك المسؤوليات من خلال أعمالها ومن خلال السياسات المطبقة داخل الشركة حيث تركز الشركة على مجالات تحسين بيئة العمل، الصحة والأمان، إدارة المخاطر، العلاقة مع العملاء، العلاقة مع الموردين وحماية البيئة.

وفي سبيل دعم أنشطة المسؤولية الاجتماعية، قامت شركة ديمة كابيتال للاستثمار برعاية فعالية اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة الذي أقيم في مجمع الأفنيوز من يوم الخميس 1 ديسمبر 2022 إلى يوم السبت 3 ديسمبر 2022، وذلك تحت تنظيم «شركة بوابة التدريب العالمية» حيث كان الهدف من الفعالية تحسين حياة الشباب ذوي الإعاقة وإسناد أولياء أمورهم، كما يأتي الدعم الذي تقدمه الشركة لهذه المبادرة متسقاً مع سياسة الشركة للمسؤولية الاجتماعية، والتي تسلط الضوء بصورة كبيرة على القضايا التي تعود بالفائدة على كل أفراد المجتمع في الكويت.

البرامج والآليات المستخدمة التي تساعد على إبراز جهود الشركة المبذولة في مجال العمل الاجتماعي

قامت الشركة بإعداد السياسات التي تكفل آلية الإفصاح عن أهداف المسؤولية الإجتماعية التي تقوم بها الشركة للعاملين بها، ويتم عمل برامج توعية وتثقيف للعاملين بالشركة تكفل إلمامهم بأهداف المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها الشركة وبشكل مستمر بما يساهم في الإرتقاء بمستوى الشركة، هذا بالإضافة إلى اشراك العاملين في تنفيذ برنامج المسؤولية الاجتماعية من خلال المساهمة في الأنشطة المجتمعية المختلفة التي تقوم بها الشركة.

سعد عبدالرزاق الزيد

رئيس مجلس الإدارة

تقرير
لجنة التدقيق

تقرير لجنة التدقيق
عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2022

السادة الافاضل/ مساهمو شركة ديمة كابيتال للاستثمار المحترمين
السلام عليكم و رحمة الله و بركاته ،،،

تولت لجنة التدقيق المنبثقة من مجلس الإدارة مسؤولية ضمان سلامة ونزاهة التقارير المالية والتأكد من كفاية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في الشركة، وذلك بما يتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية، عقدت اللجنة تسعة اجتماعات خلال سنة 2022 وقامت بإنجاز ما يلي:

1. مراجعة واعتماد خطة التدقيق الداخلي للشركة لعام 2022 والمستندة إلى تقييم المخاطر وتحديد أولويات التدقيق.
2. التنسيق مع المدققين الخارجيين ومتابعة أعمالهم، ومراجعة البيانات المالية الدورية والسنوية وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة بشأنها.
3. مراجعة ومناقشة أعمال وتقارير إدارة التدقيق الداخلي وما تم انجازه من خطة التدقيق السنوية، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بنظم وتقنية وأمن المعلومات.
4. التأكد من اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن الملاحظات الواردة في تقارير التدقيق الداخلي.
5. مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
6. مراجعة ومناقشة نتائج تقرير مراجعة نظم الرقابة الداخلية (ICR).
7. التأكد من التزام الشركة بالقوانين والسياسات والتعليمات ذات العلاقة.
8. مراجعة ومناقشة خطابات التعيين للمدققين الخارجيين بما فيها الشروط التعاقدية والأتعاب المهنية وتقديم التوصية لمجلس الإدارة بشأنها في ضوء الخدمات المقدمة.
9. مراجعة مدى كفاءة واستقلالية إدارة التدقيق الداخلي مع مدير الإدارة، وتقييم أداء مدير إدارة التدقيق الداخلي وتحديد مكافآته.
10. اعتماد خطة التدقيق لإدارة الرقابة الشرعية للشركة.
11. الاطلاع على نتائج تقارير إدارة الرقابة الشرعية والتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية بشأن الملاحظات الواردة فيها.
12. التأكد من اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن الملاحظات.

وبناءً على أعمال لجنة التدقيق المنفذة خلال عام 2022، ترى اللجنة أن نظم التدقيق والرقابة الداخلية المعتمدة والمطبقة في الشركة مرضية وكافية.

طلال جمال الخميس	**يوسف خالد المرزوق**	**عبدالرزاق صلاح المطوع**
رئيس لجنة التدقيق	عضو لجنة التدقيق	عضو لجنة التدقيق

سلامة
البيانات المالية

السادة الافاضل/ مساهمو شركة ديمة كابيتال للاستثمار المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

سلامة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022

بالإشارة إلى أحكام المواد (5-1) و(5-2) و(5-3) من الفصل الخامس (القاعدة الرابعة: ضمان نزاهة البيانات المالية) من الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية.

فإننا - وحسب أفضل علم لدينا - نتعهد بأن التقارير المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 قد تم عرضها بصورة سليمة وعادلة، وأنها تستعرض كافة الجوانب المالية للشركة من بيانات ونتائج تشغيلية، كما أنه يتم إعدادها وفق معايير المحاسبة الدولية المعتمدة من قبل هيئة أسواق المال.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،

الاسم	الصفة	التوقيع
سعد عبد الرزاق الزيد	رئيس مجلس الإدارة – غير تنفيذي	
حسام ناصر المزيعل	نائب رئيس مجلس الإدارة – تنفيذي	
يوسف خالد المرزوق	عضو مجلس إدارة – مستقل	
عبد الرزاق صلاح المطوع	عضو مجلس إدارة – مستقل	
طلال جمال الخميس	عضو مجلس إدارة – غير تنفيذي	

السادة الافاضل/ أعضاء مجلس إدارة شركة ديمة كابيتال للاستثمار المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

سلامة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022

بالإشارة إلى أحكام المواد (5-1) و(5-2) و(5-3) من الفصل الخامس (القاعدة الرابعة: ضمان نزاهة البيانات المالية) من الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية.

وحيث أنه من المقرر عرض البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 على مجلس الإدارة في الاجتماع المتوقع إنعقاده بتاريخ 03/14/ 2023،فإننا – وحسب أفضل علم لدينا – نتعهد بأن التقارير المالية للشركة تم عرضها بصورة سليمة وعادلة، وأنها تستعرض كافة الجوانب المالية للشركة من بيانات ونتائج تشغيلية، كما أنه يتم إعدادها وفق معايير المحاسبة الدولية المعتمدة من قبل هيئة أسواق المال.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،

حسام ناصر المزيعل
رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

محمود محمد صبح
نائب الرئيس – الإدارة المالية

إقرارات أعضاء
مجلس الإدارة
المستقلين

إقرار عضو مجلس الإدارة المستقل

أقر أنا الموقع أدناه بصفتي عضو مجلس الإدارة المستقل لدى شركة ديمة كابيتال للاستثمار، بأنني أتمتع بالاستقلالية على النحو الوارد في المادة (3-2) من الفصل الثاني من الكتاب الخامس عشر–حوكمة الشركات– من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.

وبناءً على ذلك، أقر بأنني:

- لا أملك ما نسبته 5% أو أكثر من أسهم شركة ديمة كابيتال للاستثمار.
- ليس لدي صلة قرابة من الدرجة الأولى مع أي من أعضاء مجلس إدارة الشركة أو الإدارة التنفيذية في الشركة أو أي شركة من مجموعتها، أو الأطراف الرئيسية ذات العلاقة.
- لا أتبوأ منصب عضو مجلس إدارة غير مستقل في أي شركة من مجموعتها.
- لست موظفاً في الشركة أو في أي شركة من مجموعتها أو لدى أي من أصحاب المصالح.
- لست موظفاً لدى الأشخاص الاعتباريين الذين يملكون حصصاً مسيطرة في الشركة.
- تتوافر لدي المؤهلات والخبرات والمهارات الفنية التي تتناسب مع نشاط الشركة.

يوسف خالد يوسف المرزوق

عضو مجلس الإدارة – مستقل

إقرار عضو مجلس الإدارة المستقل

أقر أنا الموقع أدناه بصفتي عضو مجلس الإدارة المستقل لدى شركة ديمة كابيتال للاستثمار، بأنني أتمتع بالاستقلالية على النحو الوارد في المادة (3-2) من الفصل الثاني من الكتاب الخامس عشر–حوكمة الشركات– من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.

وبناءً على ذلك، أقر بأنني:

- لا أملك ما نسبته 5% أو أكثر من أسهم شركة ديمة كابيتال للاستثمار.
- ليس لدي صلة قرابة من الدرجة الأولى مع أي من أعضاء مجلس إدارة الشركة أو الإدارة التنفيذية في الشركة أو أي شركة من مجموعتها، أو الأطراف الرئيسية ذات العلاقة.
- لا أتبوأ منصب عضو مجلس إدارة غير مستقل في أي شركة من مجموعتها.
- لست موظفاً في الشركة أو في أي شركة من مجموعتها أو لدى أي من أصحاب المصالح.
- لست موظفاً لدى الأشخاص الاعتباريين الذين يملكون حصصاً مسيطرة في الشركة.
- تتوافر لدي المؤهلات والخبرات والمهارات الفنية التي تتناسب مع نشاط الشركة.

عبد الرزاق صلاح عبد الرزاق المطوع

عضو مجلس الإدارة – مستقل

تقرير مراقب الحسابات المستقل 49

بيان المركز المالي المجمع 51

بيان الأرباح أو الخسائر المجمع 52

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع 53

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع 54

بيان التدفقات النقدية المجمع 55

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة 81-56

المدقق الخارجي – مراقب الحسابات المستقل
(البزيع وشركاهم – محاسبون قانونيون)

شركة ديمة كابيتال للاستثمار – ش.م.ك. (مقفلة)
وشركاتها التابعة (المجموعة)
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

تقرير
مراقب الحسابات
المستقل

السادة المساهمون المحترمين
شركة ديمة كابيتال للاستثمار - ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي
لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لشركة ديمة كابيتال للاستثمار - ش.م.ك. (مقفلة) ("الشركة الأم") وشركاتها التابعة ("المجموعة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2022، والبيانات المجمعة للأرباح أو الخسائر، الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2022، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس ابداء الرأي
لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة في دولة الكويت، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. إننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساسا في إبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية المجمعة
إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية المجمعة بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه مناسباً لتمكينها من إعداد البيانات المالية المجمعة، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية المجمعة، تكون إدارة الشركة الأم مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية والافصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف أنشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك.

إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة
إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائما بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية المجمعة.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساسا لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث إن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذوفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض ابداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل الإدارة.
- الاستنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية المجمعة، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة الشركة الأم على تحقيق الاستمرارية.
- تقييم الإطار العام للبيانات المالية المجمعة من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية المجمعة تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو أنشطة الأعمال داخل المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية المجمعة. إننا مسؤولون عن التوجيه، والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة. كما أننا مسؤولون بشكل منفرد فيما يتعلق برأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

كما قمنا بتزويد المسؤولين عن الحوكمة بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية للمهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي من المحتمل بصورة معقولة أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة للحد من تلك المخاطر والحماية منها، متى كان ذلك مناسبا.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا كذلك، أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة الواردة في تقرير مجلس الإدارة للشركة الأم متفقة مع ماهو وارد في دفاتر الشركة الأم، وأننا قد حصلنا على المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأداء مهام التدقيق، و أن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص علية قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما، وأن الجرد أجري وفقاً للأصول المرعية، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما على وجه يؤثر ماديا في نشاط الشركة الأم أو مركزها المالي.

برأينا كذلك، أنه لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم الأوراق المالية والتعديلات اللاحقة عليه ولائحته التنفيذية خلال السنة المالية المنتهية آنذاك على وجه يؤثر ماديا في نشاط الشركة الأم أو مركزها المالي.

نايف مساعد البزيع
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 91
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
14 مارس 2023

	إيضاح	2022	2021
الموجـودات			
نقد ونقد معادل	3	**4,104,362**	5,736,111
استثمار في وكالات	4	**6,639,789**	1,891,632
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	5	**9,785,618**	10,024,327
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	6	**1,355,204**	911,120
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	8	**21,498,243**	22,941,908
استثمار في شركة زميلة	9	**100,433**	619,218
عقارات استثمارية	10	**10,091,826**	11,729,590
ممتلكات ومعدات		**102,584**	30,066
مجموع الموجودات		**53,678,059**	53,883,972
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات:			
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	11	**1,653,141**	1,584,955
دائنو مرابحات	12	**4,984,000**	5,944,000
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	13	**387,616**	337,886
مجموع المطلوبات		**7,024,757**	7,866,841
حقوق الملكية:			
رأس المال	14	**44,065,836**	44,065,836
احتياطي الاندماج	15	**1,542,844**	3,862,571
احتياطي اجباري	16	**3,280,425**	3,087,046
احتياطي اختياري	17	**2,529,261**	2,335,882
احتياطي القيمة العادلة		**(4,517,562)**	(5,120,398)
احتياطي ترجمة عملات أجنبية		**183,608**	85,760
أثر التغير في الدخل الشامل الآخر لشركات زميلة		**(190,004)**	17,650
خسائر متراكمة		**(243,517)**	(2,319,727)
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم		**46,650,891**	46,014,620
الحصص غير المسيطرة		**2,411**	2,511
مجموع حقوق الملكية		**46,653,302**	46,017,131
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**53,678,059**	53,883,972

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (26) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

حسام ناصر المزيعل
نائب رئيس مجلس الإدارة
والرئيس التنفيذي

	إيضاح	2022	2021
الإيرادات:			
صافي أرباح (خسائر) موجودات مالية	18	**1,824,354**	(775,040)
إيرادات هيكلة وتسويق	19	**-**	333,274
إيرادات إدارة		**1,934,359**	1,070,890
عائد استثمار في وكالات		**209,999**	38,207
إيرادات إيجارات		**624,723**	904,064
مجموع الإيرادات		**4,593,435**	1,571,395
المصاريف:			
مصاريف عمومية وإدارية	20	**(2,771,617)**	(2,492,364)
صافي خسائر انخفاض في القيمة	6 ، 4	**(77,496)**	(1,338,747)
خسائر الانخفاض في قيمة استثمار في شركة زميلة	9	**(307,283)**	(410,130)
استهلاك		**(36,204)**	(41,927)
أعباء تمويلية		**(250,346)**	(464,632)
مجموع المصاريف		**(3,442,946)**	(4,747,800)
الأرباح والخسائر والبنود الأخرى:			
التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية	10	**308,011**	(429,003)
حصة المجموعة من نتائج أعمال شركة زميلة	9	**(3,848)**	1,383
أرباح بيع عقارات استثمارية		**587,971**	1,224,467
(مصاريف) إيرادات أخرى		**(108,930)**	71,115
مجموع الأرباح والخسائر والبنود الأخرى		**783,204**	867,962
ربح (خسارة) السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة		**1,933,693**	(2,308,443)
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		**(17,403)**	-
حصة الزكاة		**(21,026)**	-
ربح (خسارة) السنة		**1,895,264**	(2,308,443)
الخاص بـ :			
مساهمي الشركة الأم		**1,895,364**	(2,308,120)
الحصص غير المسيطرة		**(100)**	(323)
		1,895,264	(2,308,443)

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (26) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

	إيضاح	2022	2021
ربح (خسارة) السنة		**1,895,264**	(2,308,443)
(الخسارة الشاملة الأخرى) الدخل الشامل الآخر:			
بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقا إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:			
فروقات ترجمة عملة من العمليات الأجنبية		**97,848**	(4,940)
حصة المجموعة من الخسارة الشاملة الأخرى لشركة زميلة	9	**(207,654)**	(77,561)
		(109,806)	(82,501)
بنود لن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:			
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	8	**(1,149,287)**	218,511
(الخسارة الشاملة الأخرى) الدخل الشامل الآخر		**(1,259,093)**	136,010
مجموع الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للسنة		**636,171**	(2,172,433)
الخاص بـ :			
مساهمي الشركة الأم		**636,271**	(2,172,110)
الحصص غير المسيطرة		**(100)**	(323)
		636,171	(2,172,433)

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (26) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

شركة ديمة كابيتال للاستثمار - ش.م.ك. (مقفلة) وشركاتها التابعة
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم										
	رأس المال	إحتياطي الاندماج	إحتياطي إجباري	إحتياطي إختياري	إحتياطي القيمة العادلة	احتياطي ترجمة عملات أجنبية	أثر التغير في الدخل الشامل الأخر لشركة زميلة	خسائر متراكمة	المجموع الجزئي	الحصص غير المسيطرة	المجموع
الرصيد كما في 1 يناير 2021	44,065,836	19,114,392	3,087,046	2,335,882	(5,350,516)	90,700	95,211	(15,251,821)	48,186,730	2,834	48,189,564
إقفال الخسائر المتراكمة في احتياطي الاندماج	-	(15,251,821)	-	-	-	-	-	15,251,821	-	-	-
أثر بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	-	-	-	-	11,607	-	-	(11,607)	-	-	-
مجموع الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للسنة	-	-	-	-	218,511	(4,940)	(77,561)	(2,308,120)	(2,172,110)	(323)	(2,172,433)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021	44,065,836	3,862,571	3,087,046	2,335,882	(5,120,398)	85,760	17,650	(2,319,727)	46,014,620	2,511	46,017,131
إقفال الخسائر المتراكمة في احتياطي الاندماج (إيضاح 15)	-	(2,319,727)	-	-	-	-	-	2,319,727	-	-	-
أثر بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	-	-	-	-	1,752,123	-	-	(1,752,123)	-	-	-
مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	(1,149,287)	97,848	(207,654)	1,895,364	636,271	(100)	636,171
المحول للاحتياطيات	-	-	193,379	193,379	-	-	-	(386,758)	-	-	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2022	**44,065,836**	**1,542,844**	**3,280,425**	**2,529,261**	**(4,517,562)**	**183,608**	**(190,004)**	**(243,517)**	**46,650,891**	**2,411**	**46,653,302**

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (26) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

	2022	2021
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:		
ربح (خسارة) السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة	**1,933,693**	(2,308,443)
تسويات:		
صافي (أرباح) خسائر موجودات مالية	**(1,824,354)**	775,040
عائد استثمار في وكالات	**(209,999)**	(38,207)
حصة المجموعة من نتائج أعمال شركة زميلة	**3,848**	(1,383)
التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية	**(308,011)**	429,003
أرباح بيع عقارات استثمارية	**(587,971)**	(1,224,467)
صافي خسائر انخفاض في القيمة	**77,496**	1,338,747
خسائر الانخفاض في قيمة استثمار في شركة زميلة	**307,283**	410,130
استهلاك	**36,204**	41,927
أعباء تمويلية	**250,346**	464,632
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	**89,726**	93,263
	(231,739)	(19,758)
التغيرات فى الموجودات والمطلوبات التشغيلية:		
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**581,870**	508,253
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	**(250,459)**	(12,119)
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	**15,545**	(408,483)
النقد الناتج من العمليات	**115,217**	67,893
مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة	**(39,996)**	(71,891)
صافي النقد الناتج من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية	**75,221**	(3,998)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:		
صافي الحركة على استثمار في وكالات	**(5,001,767)**	(2,389,157)
المدفوع لشراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**(528,442)**	(876,207)
المحصل من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**575,669**	35,148
المحصل من بيع عقارات استثمارية	**2,576,170**	9,668,950
صافي الحركة على ممتلكات ومعدات	**(108,722)**	(2,839)
عائد مستلم من استثمار في وكالات	**184,787**	-
توزيعات أرباح مستلمة	**1,702,014**	968,987
صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة الاستثمارية	**(600,291)**	7,404,882
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:		
دائنو مرابحات	**(960,000)**	(5,040,637)
توزيعات نقدية مدفوعة للمساهمين	**(13,518)**	(20,310)
أعباء تمويلية مدفوعة	**(222,616)**	(456,907)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية	**(1,196,134)**	(5,517,854)
صافي (النقص) الزيادة في نقد ونقد معادل	**(1,721,204)**	1,883,030
فروقات ترجمة عملة من العمليات الأجنبية	**89,455**	4,488
نقد ونقد معادل في بداية السنة	**5,736,111**	3,848,593
نقد ونقد معادل في نهاية السنة (إيضاح 3)	**4,104,362**	5,736,111

معاملات غير نقدية	2022	2021
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**221,048**	-
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	**(221,048)**	-
	-	-

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (26) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

1 - التأسيس والنشاط

إن شركة ديمة كابيتال للاستثمار – ش.م.ك. (مقفلة) "الشركة الأم" (والمعروفة سابقاً باسم شركة بيوع للإجارة والتمويل – ش.م.ك. (مقفلة)) مسجلة في دولة الكويت. تم تأسيس الشركة الأم بموجب عقد تأسيس رقم 5653 / جلد 1 والمؤرخ في 15 يوليو 2007 وتعديلاته اللاحقة وما تم التأشيرعليه بالسجل التجاري بموجب مذكرة صادرة من إدارة الشركات المساهمة رقم 1/13 بتاريخ 10 يناير 2019 والذي تم بموجبه زيادة رأسمال الشركة الأم. وآخرها ما تم التأشيرعليه بالسجل التجاري بتاريخ 11 أكتوبر 2022 والذي تم بموجبه تعديل نص المادة رقم (6) من عقد التأسيس و(5) من النظام الأساسي للشركة والخاصة بالأغراض التي تأسست الشركة من أجلها لتصبح كما يلي:

- الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية الخاصة والحكومية ومن ضمنها القطاعات العقارية والصناعية والزراعية محلياً ودولياً وذلك من خلال المساهمة في تأسيس وتملك وإدارة الشركات المتخصصة وشراء وبيع أسهم وصكوك هذه الشركات في مختلف القطاعات والتعامل في بيع وشراء أسهم هذه الشركات وغيرها لمصلحة الشركة والغير وإدارة الصادارات والتعهدات وتغطيتها لحساب الشركة.
- مستشار استثمار.
- وكيل اكتتاب.
- الحصول على تمويل من المؤسسات المالية والوساطة في عمليات التمويل بكافة أشكالها وصيغها لعملائها وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
- الوساطة في عمليات التجارة الدولية وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
- التعامل والمتاجرة في سوق القطع المحلي والاجنبي وسوق المعادن الثمينة داخل الكويت وخارجها على أن يكون هذا التعامل لحساب الشركة فقط.
- وسيط أوراق مالية غير مسجل في بورصة الأوراق المالية.
- استثمار أموالها في مختلف أوجه الاستثمار وبصفة رئيسية في تملك الاصول المنقولة وغير المنقولة بهدف التأجير التشغيلي وإدارة المحافظ الدولية واستثمار وتنمية أموالها.
- تملك حقوق الملكيات وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والرسومات التجارية، وحقوق الملكية الأدبية والفكرية المتعلقة بالبرامج والمؤلفات واستغلالها وتأجيرها للجهات الأخرى.
- المساهمة المباشرة في وضع البنية الأساسية للمناطق والمشاريع السكنية والتجارية والصناعية بنظام البناء والتشغيل والتحويل BOT ونظام شراكة القطاع العام والخاص (Public – Private Partnership) وإدارة المرافق العقارية الخاصة بأغراض الشركة.
- تمثيل الشركات المحلية والأجنبية (فيما عدا البنوك) التي تتشابه أغراضها مع أغراض الشركة والتعاون معها وتسويق منتجاتها وخدماتها الاستثمارية محلياً وعالمياً بما يحقق مصلحة الطرفين وبما يتفق مع أحكام التشريعات الكويتية ذات العلاقة وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
- مدير نظام استثمار جماعي.
- مدير محفظة استثمار.
- القيام بكافة أنواع الاستثمار في العقارات والأراضي بغرض التنمية والتطوير فيما عدا القسائم السكنية والبيوت المخصصة لغراض السكن الخاص سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر ولحساب الشركة أو لحساب الغير.
- تنظيم المعارض والمؤتمرات المرتبطة بالأنشطة والمشاريع الاستثمارية وذلك حسب الأنظمة المعمول بها في وزارة التجارة والصناعة.

ويكون للشركة الأم مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصيلة أو بالوكالة. ويجوز للشركة الأم أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع كافة الهيئات والكيانات والجهات التي تزاول أعمال شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج، ولها أن تنشئ و تشارك و تشتري وتبيع هذه الهيئات والكيانات والجهات و تلحقها بها على أن يكون كل ذلك وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

تقدمت الشركة الأم بطلب إلى بنك الكويت المركزي للمطالبة بشطب الشركة من سجل شركات الاستثمار لدى بنك الكويت المركزي وبتاريخ 13 نوفمبر 2022 صدر قرار برقم (221/1-ر/2022) بالموافقة على شطب الشركة الأم.

إن الشركة الأم تمارس أنشطتها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

إن الشركة الأم مقيدة في السجل التجاري تحت رقم 323021 بتاريخ 21 أغسطس 2007.

إن الشركة الأم مملوكة بنسبة 67.765% لشركة مجموعة الامتياز الاستثمارية – ش.م.ك.(عامة) (الشركة الأم الرئيسية).

إن العنوان المسجل للشركة هو ص.ب. 2152 الصفاة – الشرق – قطعة 7 – مبنى 1 - دولة الكويت.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 14 مارس 2023، وهي خاضعة للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة لمساهمي الشركة الأم. إن الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

2 - السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي:

أ- أسس الاعداد:

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا البنود التالية والتي تدرج بقيمتها العادلة:

- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- العقارات الاستثمارية.

تستند التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع في مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الالتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم (2 – ش). إن المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة مماثلة لتلك المطبقة في إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

- **المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وجارية التأثير للسنة الحالية**

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2022 وبيانها كالتالي:

إشارة مرجعية إلى الإطار المفاهيمي - تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3)

في مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) "دمج الأعمال" - إشارة مرجعية إلى الإطار المفاهيمي. تهدف التعديلات إلى استبدال الإشارة المرجعية إلى إطار إعداد وعرض البيانات المالية الصادر في عام 1989، بالإشارة المرجعية إلى الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الصادر في 29 مارس 2018 دون تغيير متطلباته بشكل كبير.

أضاف مجلس المعايير أيضاً استثناءً لمبدأ الاعتراف الوارد بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) لتجنب إصدار الأرباح أو الخسائر المحتملة في "اليوم الثاني" والتي تنشأ عن المطلوبات والمطلوبات المحتملة التي قد تندرج ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (37) أو تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (21)" الرسوم والضرائب"، إذا تم تكبدها بشكل منفصل.

في الوقت نفسه، قرر المجلس توضيح التوجيهات الحالية في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) للموجودات المحتملة التي لن تتأثر باستبدال الإشارة المرجعية إلى إطار إعداد البيانات المالية وعرضها.

إن تلك التعديلات سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 وتطبق بأثر مستقبلي. لم يكن لتطبيق تلك التعديلات أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) – "الممتلكات والعقارات والمعدات: المتحصلات قبل الاستخدام المقصود "

في مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) – "الممتلكات والعقارات والمعدات – المتحصلات قبل الاستخدام المقصود"، والذي يحظر على المنشآت الخصم من تكلفة أحد بنود الممتلكات والعقارات والمعدات، أي متحصلات من بيع تلك البنود المنتجة أثناء وضع هذا الأصل موضع التشغيل وجعله جاهز للتشغيل وفق الطريقة التي حددتها الإدارة. وبدلاً من ذلك، تعترف المنشأة بعائدات بيع هذه البنود، وتكاليف تجهيزها في الأرباح أو الخسائر.

إن هذا التعديل ساري المفعول لفترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 ويجب تطبيقه بأثر رجعي على بنود الممتلكات والعقارات والمعدات المتاحة للاستخدام في أو بعد الفترة الأولى المعروضة، عندما تقوم المنشأة بتطبيق التعديل لأول مرة. لم يكن لتطبيق تلك التعديلات أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

التحسينات السنوية على دورة المعايير الدولية للتقارير المالية 2018 - 2020

فيما يلي ملخص للتعديلات من دورة التحسينات السنوية 2018 – 2020:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) – "الرسوم في اختبار (10٪) لإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية"

يوضح هذا التعديل الرسوم التي تتضمنها المنشأة عند تقييم ما إذا كانت شروط الالتزام المالي الجديد أو المعدل تختلف اختلافاً جوهرياً عن شروط الالتزام المالي الأصلي. تشمل هذه الرسوم فقط تلك المدفوعة أو المستلمة بين المقترض والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض أو المقرض نيابة عن الآخر. تقوم المنشأة بتطبيق التعديل على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية فترة إعداد التقارير السنوية التي تطبق فيها المنشأة التعديل بشكل أولي.

إن هذا التعديل ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 مع السماح بالتطبيق المبكر. ستطبق المجموعة هذه التعديلات على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية فترة التقرير السنوي التي تطبق فيها المنشأة التعديل بشكل أولي. لم يكن لتطبيق تلك التعديلات أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

- **المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير جارية التأثير**

كما في تاريخ الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة لم تقم المجموعة بتطبيق المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير جارية التأثير:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية - الإفصاح عن السياسات المحاسبية

إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) تغير متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية حيث تستبدل التعديلات جميع حالات مصطلح "السياسات المحاسبية الجوهرية" بـ "معلومات السياسة المحاسبية الهامة". تعتبر معلومات السياسة المحاسبية هامة إذا، عند النظر إليها جنبًا إلى جنب مع المعلومات الأخرى المدرجة في البيانات المالية للمنشأة، فمن المتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للبيانات المالية للأغراض العامة على أساس تلك البيانات المالية.

كما تم تعديل الفقرات المؤيدة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتوضيح أن معلومات السياسة المحاسبية التي تتعلق بالمعاملات غير المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى غير مهمة ولا يلزم الإفصاح عنها. قد تكون معلومات السياسة المحاسبية هامة بسبب طبيعة تلك المعاملات أو الأحداث أو الظروف الأخرى، حتى لو كانت المبالغ غير مادية. ومع ذلك، ليست كل معلومات السياسة المحاسبية المتعلقة بالمعاملات المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى هامة في حد ذاتها.

تسري التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 ، مع السماح بالتطبيق المبكر ويتم تطبيقها بشكل مستقبلي. إن تلك التعديلات لا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (8) السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء - تعريف تقديرات المحاسبة

إن التعديلات تستبدل تعريف "التغيير في التقديرات المحاسبية" بتعريف "التقديرات المحاسبية". بموجب التعريف الجديد، فإن التقديرات المحاسبية هي "المبالغ النقدية في البيانات المالية التي تخضع لعدم التأكد من القياس".
لقد تم حذف تعريف "التغيير في التقديرات المحاسبية". ومع ذلك، احتفظ المجلس بمفهوم التغييرات في التقديرات المحاسبية في المعيار مع الإيضاحات التالية:

- لا يعتبر التغيير في التقدير المحاسبي الناتج عن معلومات جديدة أو تطورات جديدة تصحيحاً لخطأ.
- إن تأثيرات التغيير في أحد المدخلات أو أسلوب القياس المستخدم لتطوير التقدير المحاسبي هي تغييرات في التقديرات المحاسبية إذا لم تكن ناتجة عن تصحيح أخطاء فترات سابقة.

إن التعديلات سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 للتغييرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية التي تحدث في أو بعد بداية تلك الفترة، مع السماح بالتطبيق المبكر. إن تلك التعديلات لا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) – "تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة"

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في يناير 2020، تعديلات على الفقرات من 69 إلى 76 من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة. توضح التعديلات ما يلي:

- المقصود بالحق في تأجيل التسوية.
- أن حق التأجيل يجب أن يكون موجوداً في نهاية الفترة المالية.
- أن هذا التصنيف لا يتأثر باحتمالية ممارسة المنشأة لحقها في التأجيل.
- أنه فقط إذا كانت المشتقات المتضمنة في الالتزام القابل للتحويل هي نفسها أداة الملكية، فلن تؤثر شروط الالتزام على تصنيفها.

إن تلك التعديلات سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 ويجب تطبيقها بأثر رجعي. تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير التعديلات على الممارسات الحالية وما إذا كانت اتفاقيات القروض الحالية قد تتطلب إعادة تفاوض. إن تلك التحسينات لا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

ب- أسس التجميع:

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة الأم وللشركات التابعة التالية (المشار إليها بالمجموعة):

إسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	نسبة الملكية (%)	
			2022	2021
شركة الوثير للتجارة العامة والمقاولات – ذ.م.م.	دولة الكويت	تجارة عامة الخدمات	99	99
شركة ديمة للخدمات الاستشارية – ذ.م.م.	جزر الكايمن	الاستشارية	100	100
شركة فجر البلاد للتجارة العامة والمقاولات – ذ.م.م.	دولة الكويت	تجارة عامة ومقاولات	99	99
شركة البلاد للمخازن العمومية – ش.م.ب.(مقفلة)	مملكة البحرين	شراء وبيع عقارات وأسهم	100	100
شركة ابيكس كابيتال للاستثمار	الولايات المتحدة الامريكية	خدمات استثمارية	100	100
شركة ديمة للاستثمار	جزر الكايمن	خدمات استثمارية	100	100
شركة ابيكس كابيتال للاستثمار أوروبا المحدودة (أ)	المملكة المتحدة	خدمات استثمارية	100	-

(أ) خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022، قامت الشركة الأم بتأسيس شركة ابيكس كابيتال للاستثمار أوروبا المحدودة بالمملكة المتحدة والمملوكة لها بنسبة 100%.

إن نسبة الأسهم 1% المتبقية مملوكة من طرف ذي صلة. وتوجد تنازلات غير موثقة من هذه الأطراف لصالح الشركة الأم تفيد بملكية الشركة الأم لها.

إن الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم. وتوجد السيطرة عندما تكون الشركة الأم:
- ذات سلطة على الشركة المستثمر فيها.
- قابلة للتعرض للخسارة، أو لديها حقوق عن عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها.
- لديها القدرة على إستخدام سلطتها في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها.

تقوم الشركة الأم بإعادة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه.

عند تملك المجموعة لنسبة أقل من أغلبية حقوق التصويت بالشركة المستثمر فيها، فإنه يكون لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت لها كافية لاعطائها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانبها. تأخذ الشركة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بعين الاعتبار في تقييم مدى كفاية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها لإعطاء السلطة عليها، بما في ذلك:
- حقوق تصويت المجموعة نسبة إلى مدى توزيع حقوق التصويت الخاصة بالآخرين.
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها الشركة، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى.
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى مدى القدرة المالية للشركة الأم على توجيه الأنشطة ذات الصلة عند اتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعـات السابقة للمساهمين.

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية. وتحديدا، يتم ادراج الإيرادات والمصاريف للشركة التابعة التي تم شراؤها أو استبعادها خلال السنة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع من تاريخ حصول الشركة الأم على السيطرة وحتى تاريخ زوال سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة. عند التجميع، يتم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات بالكامل، بما فيها الأرباح المتبادلة والخسائر والأرباح غير المحققة. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة، بيان الأرباح أو الخسائر وكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر المتعلقة بمساهمي الشركة الأم والحصص غير المسيطرة حتى إن نتج عن ذلك قيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم التغير في السيطرة كمعاملة ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل المبالغ الدفترية لحصص ملكية المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغيرات للحصص المتعلقة بها في الشركات التابعة. إن أية فروقات بين الرصيد المعدل للحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الإعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالآتي:
- استبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة.
- استبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- استبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقا في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلة طبقاً لما يلزم لهذه البنود.

ج- تصنيفات الجزء المتداول وغير المتداول

تعرض المجموعة الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي المجمع استناداً إلى تصنيف المتداول / غير المتداول.

تعتبر الموجودات متداولة إذا:
- كانت من المتوقع تحققها أو تنوى المجموعة بيعها أو استهلاكها خلال دورة التشغيل العادية، أو
- كانت محتفظة بها لغرض المتاجرة، أو
- كانت من المتوقع تحققها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع، أو
- كانت نقداً أو نقداً معادلاً مالم يكن نقداً محتجزاً أو يستخدم لتسوية التزام لفترة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع.

تصنف المجموعة كافة الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

تعتبر المطلوبات متداولة إذا:
- كان من المتوقع تسويتها ضمن دورة التشغيل العادية، أو
- محتفظاً بها بصورة رئيسية لغرض المتاجرة، أو
- كان من المتوقع تسويتها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع، أو
- لا يوجد حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لفترة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع.

تصنف المجموعة كافة مطلوباتها الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

د- الأدوات المالية:

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أوحقوق ملكية طبقاً لمضمون الاتفاقية التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية .يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للمجموعة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتنوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع نقداً و نقداً معادلاً، استثماراً في وكالات، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، مدينين، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، دائنين ودائني مرابحات.

د -1) الموجودات المالية:

د -1/1) تصنيف الموجودات المالية

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالمجموعة لإدارة موجوداتها وكذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها وفق مستوى يعكس أفضل وسيلة لإدارة المجموعة لموجوداتها المالية لتحقيق أهدافها، وتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية. وهذا سواء كان هدف المجموعة الوحيد هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وكذلك التدفقات النقدية من بيع الموجودات معاً. وإذا لم تنطبق أي من هاتين الحالتين (كأن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، فإن الموجودات المالية تصنف كجزء من نموذج أعمال البيع وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة لكل أداة على حدة، ولكن على مستوى أعلى من المحفظة ككل.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل المبلغ والفائدة – اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط

عندما يتم تحديد نموذج الأعمال للاحتفاظ بالموجودات لغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية او تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تتمثل في مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط ("اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"). لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي، وقد يتغير على مدى عمر الموجودات المالية (على سبيل المثال، في حالة أن يمثل مدفوعات لأصل المبلغ أو إطفاء القسط/الخصم). إن العناصر الجوهرية للفائدة في أي ترتيب إقراض أساسي تتمثل بصورة نموذجية في مراعاة القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان.

تقوم المجموعة بإعادة التصنيف فقط في حال حصول أي تغيير في نموذج الأعمال المستخدم لإدارة تلك الموجودات. وتتم إعادة التصنيف اعتباراً من بداية فترة التقرير اللاحقة لحصول التغيير. ومن غير المتوقع تكرار مثل هذه التغييرات بدرجة كبيرة ولم تحدث خلال السنة.

الاعتراف المبدئي

يتم الاعتراف بمشتريات ومبيعات الموجودات المالية في تاريخ التسوية، وهوالتاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل للمجموعة أو شراؤه من قبل المجموعة. يتم الاعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية (كلياً أو جزئياً) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما تحول المجموعة حقها في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في إحدى الحالتين التاليين: (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية من قبل المجموعة، أو (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما تحتفظ المجموعة بالسيطرة، فيجب عليها الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركتها فيها.

فئات قياس الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية عند الاعتراف المبدئي ضمن التصنيفات التالية:

- أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.
- أدوات الدين بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر، مع إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.
- أدوات الملكية بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر، مع عدم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.
- أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة

تقاس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا كانت تتوافق مع الشرطين التاليين:

- الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تملك الأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية.
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تظهر تواريخ محددة للتدفقات النقدية والتي تتضمن بشكل أساسي مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد المستحقة على المبلغ المتبقي.

أدوات الدين التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر فروقات عملة أجنبية والانخفاض في القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند إلغاء الاعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

التكلفة المطفأة وطريقة العائد الفعلي

طريقة العائد الفعلي هي الطريقة لاحتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتخصيص إيرادات الفوائد على الفترة ذات الصلة. بشكل عام، فإن معدل العائد الفعلي هو السعر الذي يقوم بخصم التحصيلات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً من سعر الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) باستثناء الخسائر الائتمانية المتوقعة، من خلال العمر المتوقع لأداة الدين أو حيثما ينطبق، فترة أقصر، إلى القيمة الدفترية الإجمالية لأداة الدين عند الاعتراف المبدئي. بالنسبة للموجودات المالية التي تم شراؤها أو الناشئة عن ضعف ائتماني، يتم احتساب سعر الفائدة الفعلي المعدل ائتمانيا عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، بما في ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة، لتصل إلى التكلفة المطفأة لأداة الدين عند الاعتراف المبدئي.

التكلفة المطفأة للموجودات المالية هي قيمة الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي مخصوماً منها المبالغ المستلمة من أصل المبلغ بالإضافة إلى الإطفاء التراكمي باستخدام طريقة العائد الفعلي للفروقات بين المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق، المعدلة بمخصص الخسائر. إن القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية هي التكلفة المطفأة للموجودات المالية قبل التعديل لمخصص الخسائر.

إن النقد والنقد المعادل، استثمار في وكالات والمدينين التجاريين تصنف كأدوات دين بالتكلفة المطفأة.

- النقد والنقد المعادل

يتمثل النقد والنقد المعادل في النقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع تحت الطلب لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تستحق خلال فترة 3 شهور أو أقل من تاريخ الإيداع والقابلة للتحويل إلى مبالغ محددة من النقد والتي تتعرض لمخاطر غير مادية من حيث التغيرات في القيمة.

- استثمار في وكالات

إن استثمار في وكالات يتمثل في عقود مبرمة مع مؤسسات مالية ولها فترة استحقاق تعاقدية لأكثر من 3 أشهر.

- مدينون تجاريون

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع، تأجير وحدات أو خدمات منجزة ضمن النشاط الاعتيادي، ويتم الاعتراف مبدئياً بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم قياس الموجودات المالية التي لا تستوفي شروط القياس بالتكلفة المطفأة أو من خلال الدخل الشامل الأخر بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر. على وجه التحديد:

- يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر ما لم تقم المجموعة بتصنيف الاستثمار في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل عند الاعتراف المبدئي.

- يتم تصنيف أدوات الدين التي لا تستوفي شروط التكلفة المطفأة أو شروط القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر. بالإضافة إلى ذلك، قد يتم تصنيف أدوات الدين المستوفية إما شروط التكلفة المطفأة أو شروط القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي إذا كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل جوهري عدم تطابق في القياس أو الاعتراف ("عدم تطابق المحاسبي") الذي قد ينشأ من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالارباح والخسائر عليهم على أسس مختلفة. لم تصنف المجموعة أي أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر.

تسجل التغيرات في القيمة العادلة، أرباح البيع و الناتجة من الاستبعاد ، إيرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وفقاً لشروط العقد أو عندما يثبت الحق في استلام مبلغ الأرباح.

تصنف المجموعة الاستثمارات في أدوات الملكية المسعرة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان المركز المالي المجمع.

أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

عند التحقق المبدئي، يجوز للمجموعة أن تقرر تصنيف بعض من أدوات الملكية دون الرجوع في ذلك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما لا يحتفظ بها لغرض المتاجرة أو مقابل محتمل ناشئ عن دمج الأعمال. يتحدد ذلك التصنيف لكل أداة على حدة.

الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر تقاس لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بما في ذلك الجزء الخاص بالعملات الأجنبية في الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية. يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المرحلة عند الاستبعاد. إن الأرباح والخسائر الناتجة من أدوات الملكية لا يعاد تصنيفها إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند ثبوت الحق في تلك التوزيعات، إلا عندما تستفيد المجموعة من تلك المحصلات كاسترداد جزء من تكلفة الأداة، وفي هذه الحالة تسجل تلك الأرباح في الدخل الشامل الآخر. لا تخضع أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم انخفاض القيمة. وعند استبعادها، يعاد تبويب الأرباح أو الخسائر من التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية.

د -2/1) انخفاض قيمة الموجودات المالية:

تعترف المجموعة بمخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع أدوات الدين غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر.

تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها، ويتم خصم العجز بنسبة تقريبية إلى معدل الفائدة الفعلي الأصلي على ذلك الأصل. تشمل التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحتفظ بها أو التحسينات الائتمانية الأخرى التي تعتبر جزءاً من الشروط التعاقدية.

بالنسبة للمدينين التجاريين والمدينيين الآخرين، طبقت المجموعة الأسلوب المبسط للمعيار واحتسبت الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية. وعليه، لا تقوم المجموعة بتتبع التغيرات في مخاطر الائتمان ولكن يتم الاعتراف بمخصص الخسائر استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية في تاريخ كل فترة تقرير. أنشأت المجموعة مصفوفة مخصصات تستند إلى السجل السابق لخسائر الائتمان، ومعدلة بالعوامل المستقبلية المحددة للمدينين والبيئة الاقتصادية. يتم تقسيم الانكشافات للمخاطر على أساس الخصائص الائتمانية مثل درجة مخاطر الائتمان، المنطقة الجغرافية، قطاع الأعمال، حالة التعسر وعمر العلاقة، أيهما ينطبق.

لتطبيق الأسلوب المستقبلي، تطبق المجموعة تقييم من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

- المرحلة الأولى – الأدوات المالية التي لم تتراجع قيمتها بصورة كبيرة بالنسبة لجودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي أو المصنفة ذات مخاطر ائتمانية منخفضة.
- المرحلة الثانية (عدم انخفاض قيمة الائتمان) – الأدوات المالية التي تراجعت قيمتها بصورة كبيرة من حيث جودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي ومخاطرها الائتمانية غير منخفضة.

- المرحلة الثالثة (انخفاض قيمة الائتمان) – الموجودات المالية التي لها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ البيانات المالية والمحدد أن قيمتها قد انخفضت عندما يكون لحدث أو أكثر أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.

عند تقييم ما إذا كانت جودة الائتمان للأداة المالية قد تدهورت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، تقارن المجموعة مخاطر التعثر على الأداة المالية في تاريخ التقرير بمخاطر التعثر على الأداة المالية في تاريخ الإعتراف المبدئي. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والمدعومة، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات التطلعية المتاحة دون تكلفة أو جهد مفرط.

تشمل المعلومات التطلعية التي تم النظر فيها الإمكانية المستقبلية للصناعات التي يعمل فيها مدينو المجموعة، والتي تم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومؤسسات الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى النظر في مختلف المصادر الخارجية للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة المتعلقة بالعمليات الأساسية للمجموعة.

يتم الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً" للمرحلة الأولي مع الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية" للمرحلة الثانية والثالثة. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن جميع أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية لمدة 12 شهراً جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية والتي من المتوقع أن تنتج عن أحداث تعثر على الأدوات المالية لمدة 12 شهراً بعد تاريخ التقرير المالي المجمع.

يتحدد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تقدير الاحتمال المرجح لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة والتي تم قياسها بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات، وتحمل على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً عندما تتأخر المدفوعات التعاقدية ل 30 يوماً. ومع ذلك، وفي بعض الحالات، يمكن للمجموعة أن تعتبر الأصل المالي متعثراً عندما تشير المعلومات الداخلية أو الخارجية إلى أن المجموعة قد لا تتلقى كامل المبالغ التعاقدية المستحقة. يتم شطب الأصل المالي عندما لا يتوقع استرداد التدفقات النقدية التعاقدية.

د -2) المطلوبات المالية:

يتم الاعتراف المبدئي لجميع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والسلفيات والدائنين تخصم تكاليف المعاملة المتعلقة بها بشكل مباشر. يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس المطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

- الدائنون

يمثل رصيد الدائنين في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين. يمثل بند الدائنين التجاريين الالتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي. يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئيا بالقيمة العادلة وتقاس لاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنين كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

- المرابحات:

تتمثل المرابحات في المبلغ المستحق على أساس الدفع المؤجل لبنود تم شراؤها وفقا لاتفاقيات عقود المرابحات. يدرج رصيد المرابحة باجمالي المبلغ الدائن، بعد خصم تكاليف التمويل المتعلقة بالفترات المستقبلية. يتم إطفاء تكاليف التمويل المستقبلية عند استحقاقها على أساس نسبي زمني باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم إلغاء أو انتهاء الالتزام مقابل المطلوبات. عندما يتم استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهريا أو تعديل شروط المطلوبات المالية الحالية بشكل جوهري. يتم معاملة التبديل أو التغيير كإلغاء اعتراف لأصل الالتزام وإدراج التزام جديد، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. إذا لم يكن التعديل جوهرياً، يتم الاعتراف بالفرق: (1) القيمة الدفترية للمطلوبات قبل التعديل؛ و (2) القيمة الحالية للتدفقات النقدية بعد التعديل في بيان الارباح أو الخسائر المجمع كأرباح أو خسائر التعديل ضمن أرباح وخسائر آخرى.

د -3) **مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية:**
يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم ادراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع فقط إذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حاليا لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

هـ - الشركات الزميلة:
إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها، والتي تتمثل في قدرتها على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة ولكن ليست سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك القرارات. وفقا لطريقة حقوق الملكية، فإن الاستثمارات في الشركات الزميلة تدرج في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة المعدلة بأثر أية تغيرات لاحقة لتاريخ الاقتناء لحصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة من تاريخ بداية التأثير الجوهري فعليا حتى الزوال الفعلي لهذا التأثير الجوهري، فيما عدا الاستثمارات المصنفة كاستثمارات محتفظ بها لغرض البيع، حيث يتم المحاسبة عنها وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (5) "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".

تقوم المجموعة بإدراج حصتها في نتائج أعمال الشركة الزميلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، كما تقوم بإدراج حصتها في التغيرات في الدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة ضمن الدخل الشامل الآخر لها.

تتوقف المجموعة عن تسجيل الخسائر إذا تجاوزت خسائر الشركة الزميلة حصة المجموعة بها (متضمنة أية حصص طويلة الأجل والتي تمثل جزءاً من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة) فيما عدا إذا كان على المجموعة التزام تجاه الشركة الزميلة أو قامت بأية مدفوعات نيابة عنها.

يتم استبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة مقابل الاستثمار في الشركة الزميلة في حدود حصة المجموعة من الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الاقتناء عن حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الاقتناء يتم الاعتراف بها كشهرة . وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها كجزء من الاستثمار لتحديد أي انخفاض في قيمتها. إذا كانت تكلفة الاقتناء أقل من حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة، يتم إدراج الفرق مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

تحدد المجموعة بتاريخ كل فترة مالية ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد انخفضت قيمته وتحديد إذا ما كان ضرورياً الاعتراف بأي انخفاض في قيمة الاستثمار. فإذا ما وجد ذلك الدليل، فيتم اختبار الانخفاض في القيمة لكامل القيمة الدفترية للاستثمار (متضمنة الشهرة) وتقوم المجموعة باحتساب مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الممكن استردادها للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ويتم إدراج هذا المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم إدراج أي عكس للانخفاض في القيمة إلى الحد الذي تزيد فيه لاحقاً القيمة القابلة للاسترداد من الاستثمار.

عند فقـدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وقيد أية استثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقدان التأثير الجوهري والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به بالإضافة إلى المحصل من البيع يتم الاعتراف به في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

و - العقارات الاستثمارية:
تتضمن العقارات الاستثمارية العقارات القائمة والعقارات قيد الإنشاء أو إعادة التطوير والمحتفظ بها لغرض اكتساب الإيجارات أو ارتفاع القيمة السوقية أو كلاهما. تدرج العقارات الاستثمارية مبدئيا بالتكلفة والتي تشمل سعر الشراء وتكاليف العمليات المرتبطة بها. لاحقاً للتسجيل المبدئي، يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي حدث بها التغير.

يتم قياس العقارات الاستثمارية قيد الإنشاء بالقيمة العادلة إذا كان من الممكن تحديد القيمة العادلة بصورة موثوقة. إن العقارات الاستثمارية قيد الإنشاء والتي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوقة ولكن تتوقع المجموعة أن يتم تحديد القيمة العادلة للعقار بصورة موثوقة عند اكتمال البناء يتم قياسها بالتكلفة ناقصاً الانخفاض في القيمة حتى تصبح القيمة العادلة قابلة للتحديد بصورة موثوقة أو يتم اكتمال البناء - أيهما أولا.

يتم رسملة المصاريف اللاحقة إلى القيمة الدفترية للأصل فقط عندما يكون من المتوقع تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية الناتجة من المصاريف إلى المجموعة. وأن التكلفة يمكن قياسها بصورة موثوقة. يتم تسجيل جميع تكاليف الإصلاحات والصيانة الأخرى كمصاريف عند تكبدها. عند استبدال جزء من العقار الاستثماري، يتم إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية للجزء المستبدل.

يتم إلغاء الاعتراف بالعقارات الاستثمارية عند استبعادها (أي في تاريخ انتقال السيطرة للمشتري) أو سحبها نهائياً من الاستخدام ولا يوجد أية منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من الاستبعاد. ويتم احتساب الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد أو إنهاء خدمة العقار الاستثماري في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم التحويل إلى العقار الاستثماري فقط عند حدوث تغير في استخدام العقار يدل على نهاية شغل المالك له، أو بداية تأجيره تشغيلياً لطرف آخر، أو إتمام البناء أو التطوير. ويتم التحويل من عقار استثماري فقط عند حدوث تغير في الاستخدام يدل عليه بداية شغل المالك له، أو بداية تطويره بغرض بيعه. في حال تحول عقار مستخدم من قبل المالك إلى عقار استثماري، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن ذلك العقار طبقاً للسياسة المحاسبية المتبعة للممتلكات والعقارات والمعدات حتى تاريخ تحول وتغيير الاستخدام.

ز - ممتلكات ومعدات:

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام إحدى الممتلكات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والمعدات.

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم استبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن استبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات لتحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو تغيرات الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. في حالة وجود مثل هذه المؤشرات وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد المقدرة، يتم تخفيض الموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد والتي تمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى.

يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة للممتلكات والمعدات كما يلي:

	سنوات
موجودات حق استخدام	4
حاسب آلي وبرمجيات	5 – 3
أدوات ومعدات	3
أثاث وتجهيزات	5
سيارات	5

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دورياً للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والمعدات عند استبعادها أو عند انتفاء وجود منفعة اقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

ح - انخفاض قيمة الموجودات غير المالية:

في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على انخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الانخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لاحتساب خسائر الانخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرداً، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للإسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة انخفاض قيمة الأصل كانخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الانخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفتري بسبب عكس خسارة انخفاض القيمة عن المبلغ الدفتري الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من انخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الانخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ط - مخصص مكافأة نهاية الخدمة:

يتم احتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين وقوانين العمل المعمول بها في الدول التي تزاول الشركات التابعة نشاطها بها. إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام النهائي.

ي - رأس المال:
تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية، إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخصومة من المبالغ المحصلة.

ك - توزيعات الأرباح للمساهمين:
تقوم المجموعة بالاعتراف بتوزيعات الأرباح النقدية وغير النقدية لمساهمي الشركة الأم كمطلوبات عند إقرار تلك التوزيعات نهائياً، وعندما لا يعود قرار تلك التوزيعات خاضعاً لإرادة المجموعة. يتم إقرار تلك التوزيعات عند الموافقة عليها من قبل الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم، حيث يتم الاعتراف بقيمة تلك التوزيعات بحقوق الملكية.

يتم الافصاح عن توزيعات الأرباح التي تم إقرارها بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة كأحداث لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي المجمع.

ل - إيرادات العقود المبرمة مع العملاء:
يتم الاعتراف بإيرادات العقود المبرمة مع العملاء عند نقل سيطرة البضائع أو الخدمات إلى العميل بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه مقابل تلك البضائع أو الخدمات. استنتجت المجموعة بشكل عام أنها الطرف الرئيسي في ترتيبات عقود إيراداتها، لأنها تسيطر عادة على البضائع أو الخدمات قبل نقل السيطرة إلى العميل.

تطبق المجموعة نموذجاً من خمس خطوات على النحو التالي لحساب الإيرادات الناتجة عن العقود:
- الخطوة الأولى: تحديد العقد مع العميل - يُعرّف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ ويحدد المعايير الخاصة بكل عقد يجب الوفاء به.
- الخطوة الثانية: تحديد الالتزامات التعاقدية في العقد - الالتزام التعاقدي هو وعد في العقد مع العميل لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل.
- الخطوة الثالثة: تحديد سعر المعاملة - سعر المعاملة هو المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل المتفق عليها، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف خارج التعاقد.
- الخطوة الرابعة: توزيع سعر المعاملة على الالتزامات التعاقدية في العقد – بالنسبة للعقد الذي يحتوي على أكثر من التزام تعاقدي، ستقوم المجموعة بتخصيص سعر المعاملة لكل التزام تعاقدي في حدود المبلغ الذي يمثل مبلغ المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه نظير تلبية ذلك الالتزام التعاقدي.
- الخطوة الخامسة : الاعتراف بالإيراد عندما (أو كما) تفي المجموعة بالتزام تعاقدي.

تقوم المجموعة بممارسة بعض الآراء، مع الأخذ في الاعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائها.

تعترف المجموعة بالإيرادات إما في وقت محدد أو على مدى فترة من الوقت، عندما (أو كلما) تقوم المجموعة بتلبية الالتزامات التعاقدية عن طريق بيع البضاعة أو تأدية الخدمات المتفق عليها لعملائها. وتقوم المجموعة بنقل السيطرة على البضاعة أو الخدمات على مدى فترة من الوقت (وليس في وقت محدد) وذلك عند استيفاء أي من المعايير التالية:
- أن يتلقى العميل المنافع التي يقدمها أداء المجموعة ويستهلكها في الوقت نفسه حالما قامت المجموعة بالأداء، أو
- أداء المجموعة ينشئ أو يحسن الأصل (على سبيل المثال، الأعمال قيد التنفيذ) الذي يسيطر عليه العميل عند تشييد الأصل أو تحسينه، أو
- أداء المجموعة لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل للمجموعة، وللمجموعة حق واجب النفاذ في الدفعات مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

تنقل السيطرة في وقت محدد إذا لم تتحقق أي من المعايير اللازمة لنقل البضاعة أو الخدمة على مدى فترة من الوقت. تأخذ المجموعة العوامل التالية في الاعتبار سواء تم تحويل السيطرة أم لم يتم:
- أن يكون للمجموعة حق حالي فى الدفعات مقابل الاصل.
- أن يكون للعميل حق قانوني في الأصل.
- أن تقوم المجموعة بتحويل الحيازة المادية للأصل.
- أن يمتلك العميل المخاطر والمنافع المهمة لملكية الأصل.
- أن يقبل العميل الأصل.

تعترف المجموعة بمطلوبات العقود للمقابل المستلم والمتعلقة بالالتزامات التعاقدية التي لم يتم تلبيتها، وتدرج هذه المبالغ مثل المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجمع (إيضاح 2 - د). وبالمثل، إذا قامت المجموعة بتلبية الالتزامات التعاقدية قبل استلام المقابل، فإنها تعترف إما بموجودات العقد أو مدينين في بيان المركز المالي المجمع وفقاً لما إذا كانت هناك معايير غير مرور الوقت قبل استحقاق المقابل.

يتم رسملة التكاليف الإضافية للحصول على العقد مع العميل عند تكبدها حيث تتوقع المجموعة استرداد هذه التكاليف، ولا يتم تكبد تلك التكاليف إذا لم يتم الحصول على العقد. يتم تسجيل عمولات المبيعات المتكبدة من قبل المجموعة كمصروف إذا كانت فترة إطفاء تلك التكاليف أقل من سنة.

إن مصادر إيرادات المجموعة من الأنشطة التالية:

- إيرادات الهيكلة والتسويق والإدارة
يتم تحقق إيرادات الهيكلة والتسويق عند تقديم تلك الخدمات للعملاء في وقت محدد، بينما يتم الأعتراف بإيرادات الإدارة على مدار الوقت وذلك عند تأدية الخدمات.

- الإيجارات
يتم الاعتراف بايرادات الإيجارات عند اكتسابها على مدار فترة من الوقت.

- الإيرادات الأخرى
يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

م - المخصصات:
يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة التزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود ماديا، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الالتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ن - تكاليف الاقتراض:
إن تكاليف الاقتراض تشمل الفوائد والتكاليف الأخرى التي تكبدتها المنشأة فيما يتعلق باقتراض الأموال. إن تكاليف الاقتراض المتعلقة مباشرة بتملك أو إنشاء أو إنتاج الموجودات المستوفاة لشروط رسملة تكاليف الاقتراض، وهي الموجودات التي تتطلب وقتا زمنيا طويلا لتصبح جاهزة للاستخدام أو البيع، يتم إضافتها لتكلفة تلك الموجودات حتى تصبح جاهزة بشكل جوهري للاستخدام أو البيع. إن إيرادات الاستثمارات المحصلة من الاستثمار المؤقت لقروض محددة والمستثمرة خلال فترة عدم استغلالها للصرف يتم خصمها من تكاليف التمويل القابلة للاسترداد.

يتم إدراج كافة تكاليف الاقتراض الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

س- عقود الإيجار:

المجموعة كمستأجر:
تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد تأجيراً أو يتضمن تأجيراً، في تاريخ بداية العقد. تعترف المجموعة بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات التأجير المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات التأجير التي تكون فيها الطرف المستأجر.

- موجودات حق الاستخدام
تعترف المجموعة بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بداية عقد التأجير (أي التاريخ الذي تصبح به الموجودات محل العقد متاحتاً للاستخدام). وتقاس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة المعدلة لأي عمليات إعادة قياس لمطلوبات عقد التأجير. تتضمن تكلفة موجودات حق الاستخدام قيمة مطلوبات عقد التأجيرالمعترف بها والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة ودفعات عقد التأجير المسددة في أو قبل تاريخ بداية عقد التأجير ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة. إذا لم تتأكد المجموعة بصورة معقولة من حصولها على ملكية الموجودات المستأجرة في نهاية مدة عقد التأجير، يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام المعترف بها على أساس القسط الثابت خلال العمر الإنتاجي المقدر للموجودات أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقرب، كما تتعرض موجودات حق الاستخدام للانخفاض في القيمة.

- مطلوبات عقد التأجير
تعترف المجموعة في تاريخ بداية عقد التأجير بمطلوبات عقد التأجير ويتم قياسها بالقيمة الحالية لدفعات عقد التأجير المقرر سدادها خلال فترة عقد التأجير. وتتضمن دفعات عقد التأجير الدفعات الثابتة (تشمل دفعات ثابتة في جوهرها) ناقصاً أي حوافز التأجير مستحقة ودفعات عقد التأجير المتغيرة تعتمد على مؤشر أو سعر وكذلك المبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. كما تشتمل دفعات عقد التأجير على سعر ممارسة خيار الشراء إذا كانت المجموعة متأكدة من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة ودفعات الغرامات لإنهاء عقد التأجير إذا كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة المجموعة خيار إنهاء عقد التأجير. يتم الاعتراف بدفعات عقد التأجير المتغيرة والتي لا تعتمد على مؤشر أو سعر كمصروف في الفترة التي تقع فيه الأحداث أو الظروف التي تستدعي سداد الدفعات.

عند احتساب القيمة الحالية لدفعات عقد التأجير، تستخدم المجموعة سعر الاقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد التأجير، إذا كان سعر الفائدة المتضمن في عقد الإيجار غير قابل للتحديد بشكل فوري. بعد تاريخ بداية عقد التأجير، يتم زيادة قيمة مطلوبات عقد التأجير لتعكس نمو الربح، بينما يتم تخفيضها مقابل دفعات عقد الإيجار المسددة. إضافة الى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقد التأجير، إذا طرأ تعديل أو تغيير في مدة عقد التأجير أو تغيير في مضمون دفعات عقد التأجير الثابتة أو تغيير في التقييم الذي يتم إجراؤه لتحديد ما إذا كان سيتم شراء الموجودات محل العقد.

عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات منخفضة القيمة
تطبق المجموعة إعفاء الاعتراف الخاص بعقود التأجير قصيرة الأجل على عقود تأجير ممتلكاتها ومعداتها (أي عقود التأجير التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ بداية العقد ولا تحتوي على خيار شراء). كما تطبق أيضاً إعفاء الاعتراف الخاصة بعقود تأجير موجوداتها ذات القيمة المنخفضة على عقود تأجير المعدات المكتبية التي تعتبر منخفضة القيمة (أي أقل من 1,500 دينار كويتي). يتم الاعتراف بدفعات عقد التأجير على عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات ذات القيمة منخفضة كمصروف على أساس طريقة القسط الثابت خلال مدة التأجير.

ع - حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي:
يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد استبعاد حصة الشركة الأم من أرباح الشركات المساهمة الكويتية الزميلة والمحول إلى الاحتياطي الاجباري وأي خسائر متراكمة.

ف- حصة الزكاة:
يتم احتساب حصة الزكاة بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد استبعاد حصة الشركة الأم في أرباح الشركات المساهمة الكويتية الزميلة وكذلك توزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية، وذلك طبقا للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة له.

ص - العملات الأجنبية:
تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعارالصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ.

أما البنود غيرالنقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للفترة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالأدوات المالية والمصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كأدوات الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم إدراجها ضمن "التغيرات التراكمية في القيمة العادلة" في الدخل الشامل الآخر.

ق - الأحداث المحتملة:
لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة الا عندما يكون استخدام موارد اقتصادية لسداد التزام قانوني حالي أومتوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداده بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر اقتصادية مستبعداً.

تقاس المطلوبات المحتملة المستحوذ عليها في دمج الأعمال عند الاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة كما في تاريخ الاستحواذ. في نهاية فترات التقارير اللاحقة، يتم قياس المطلوبات المحتملة بالمبلغ الذي سيتم الاعتراف به وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (37) أو المبلغ المعترف به عند الاعتراف المبدئي ناقصاً المبلغ المتراكم للإيرادات المعترف بها وفقاً لسياسات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15)، أيهما أعلى.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة، بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

ر - موجودات الأمانة:
لا يتم التعامل مع الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة على أنها من موجودات المجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها ضمن البيانات المالية المجمعة، ولكن يتم الإفصاح عنها في إيضاحات البيانات المالية المجمعة.

ش - الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة:
إن المجموعة تقوم ببعض الآراء والتقديرات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

أ - الآراء:
من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبينة في إيضاح رقم (2)، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة.

- تحقق الإيرادات:
يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها. إن تحديد ما إذا كان تلبية معايير الاعتراف بالإيراد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) وسياسة تحقق الإيراد المبينة في إيضاح رقم (2 - ل) يتطلب أراء هامة.

- مخصص انخفاض في القيمة:
إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء والعوامل المحددة لاحتساب الانخفاض في القيمة تتضمن آراء هامة.

- تصنيف الموجودات المالية:
عند اقتناء الأصل المالي، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" أو "بالتكلفة المطفأة". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات ذات خصائص التدفقات النقدية للأداة. تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حول تصنيف موجوداتها المالية كما هو مبين في إيضاح رقم (2 - د).

- تصنيف الأراضي:
عند اقتناء الأراضي، تصنف المجموعة الأراضي إلى إحدى التصنيفات التالية بناء على أغراض الإدارة في استخدام هذه الأراضي:

- عقارات قيد التطوير:
عندما يكون غرض المجموعة في تطوير الأراضي بهدف بيعها في المستقبل، فإن كلاً من الأراضي وتكاليف الإنشاءات يتم تصنيفها كعقارات قيد التطوير.

- أعمال تحت التنفيذ:
عندما يكون غرض المجموعة تطوير الأراضي بهدف تأجيرها أو استخدامها في المستقبل، فإن كلاً من الأراضي وتكاليف الإنشاءات يتم تصنيفها كأعمال تحت التنفيذ.

- عقارات محتفظ بها بغرض المتاجرة:
عندما يكون غرض المجموعة بيع الأراضي خلال النشاط الاعتيادي للمجموعة، فإن الأراضي يتم تصنيفها كعقارات محتفظ بها لغرض المتاجرة.

- عقارات استثمارية:
عندما يكون غرض المجموعة تأجير الأراضي أو الاحتفاظ بها بهدف زيادة قيمتها الرأسمالية، أو أن الهدف لم يتم تحديده بعد، فإن الأراضي يتم تصنيفها كعقارات استثمارية.

- دمج الأعمال
عند اقتناء شركات تابعة، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان هذا الاقتناء يمثل اقتناء أعمال أم اقتناء موجودات (أو مجموعة موجودات ومطلوبات). تقوم المجموعة بالمحاسبة عن ذلك الاقتناء كدمج أعمال عندما يتم اقتناء مجموعة متكاملة من الأنشطة بالإضافة إلى الموجودات، حيث يؤخذ في الاعتبار بشكل خاص ماهية العمليات الجوهرية المقتناة. إن تحديد مدى جوهرية العمليات المقتناة يتطلب آراء هامة.

أما عندما تكون عملية الاقتناء لا تمثل دمج أعمال، فيتم المحاسبة عن تلك العملية كاقتناء موجودات (أو مجموعة موجودات ومطلوبات). يتم توزيع تكلفة الاقتناء على الموجودات والمطلوبات المقتناة استناداً إلى قيمتهم العادلة بدون احتساب شهرة أو ضرائب مؤجلة.

- تحقق السيطرة
تراعي الإدارة عند تحديد وجود السيطرة على الشركة المستثمر فيها ما إذا كان لديها سيطرة واقعية على تلك الشركة، وذلك إذا ما كانت تملك أقل من 50% من حقوق التصويت بها. إن تحديد الأنشطة المعنية الخاصة بالشركة المستثمر فيها ومدى إمكانية قيام المجموعة باستغلال سلطتها للتأثير على العوائد المتغيرة للشركة المستثمر فيها يتطلب آراء هامة.

- تقييم التأثير الجوهري
عند تحديد التأثير الجوهري على الشركة المستثمر بها، تأخذ الإدارة في الاعتبار ما إذا كان للمجموعة القدرة على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر بها إذا كانت المجموعة تملك نسبة أقل من 20٪ من حقوق التصويت في الشركة المستثمر بها. يتطلب التقييم آراء هامة تتمثل في النظر في تمثيل المجموعة في مجلس إدارة الشركة المستثمر بها والمشاركة في عمليات صنع السياسة والمعاملات الجوهرية بين المستثمر والشركة المستثمر فيها.

- عقود التأجير

تشمل الأراء الهامة المطلوبة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) ، من بين أمور أخرى ، ما يلي:

- تحديد ما إذا كان العقد (أو جزء من العقد) يتضمن عقد تأجير،
- تحديد ما إذا كان من المؤكد بشكل معقول أن خيار التمديد أو الإنهاء سيُمارس،
- تصنيف اتفاقيات التأجير (عندما تكون المنشأة مؤجرة)،
- تحديد ما إذا كانت المدفوعات المتغيرة ثابتة في جوهرها،
- تحديد ما إذا كانت هناك عقود تأجير متعددة في الترتيب،
- تحديد أسعار البيع للعناصر المؤجرة وغير المؤجرة.

ب - التقديرات والافتراضات:

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

- مخصص انخفاض في القيمة:

إن عملية تحديد مخصص انخفاض في القيمة تتطلب تقديرات. إن مخصص انخفاض في القيمة يستند إلى أسلوب الخسائر الائتمانية المقدرة مستقبلاً. يتم شطب الديون المعدومة عندما يتم تحديدها. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض الذمم المدينة يخضع لموافقة الإدارة.

- القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة:

تقوم المجموعة باحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أوالأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

- تقييم العقارات الاستثمارية:

تقوم المجموعة بقيد عقاراتها الاستثمارية بالقيمة العادلة حيث يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية من قبل مقيمين مختصين باستخدام أساليب وسياسات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13). تقاس العقارات الاستثمارية قيد الإنشاء بناءً على تقديرات مُعَدة من قبل مقيمين مختصين، إلا إذا كان لا يمكن قياس القيمة بشكل موثوق.

يتم استخدام الطرق التالية لتحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية:

- رسملة الدخل، والتي يتم بها تقدير قيمة العقار استناداً إلى الدخل الناتج منه، حيث يتم احتساب هذه القيمة على أساس صافي الدخل التشغيلي للعقار مقسوماً على معدل العائد المتوقع من العقار طبقاً لمعطيات السوق، والذي يعرف بمعدل الرسملة.

- تحاليل المقارنة، والتي تعتمد على تقديرات تتم من قبل مقيم عقاري مستقل عن طريق الرجوع إلى صفقات فعلية حديثة تمت بين أطراف أخرى لعقارات مشابهة من حيث الموقع والحالة مع الاستناد إلى معارف وخبرات ذلك المقيم العقاري المستقل.

- الأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك:

تراجع المجموعة تقديراتها للأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك في تاريخ كل بيانات مالية استناداً إلى الاستخدام المتوقع للموجودات. يتعلق عدم التأكد من هذه التقديرات بصورة أساسية بالتقادم والتغيرات في العمليات.

- انخفاض قيمة الموجودات غير المالية:

إن الانخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للاسترداد. والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لاستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية. تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم المجموعة بها بعد، أو أي استثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للاسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

- عقود التأجير

إن العناصر الرئيسية لتقديرات عدم التأكد في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) تتضمن ما يلي:
- تقدير مدة عقد التأجير.
- تحديد سعر الخصم المناسب لمدفوعات التأجير.
- تقييم ما إذا كان موجودات حق الاستخدام قد انخفضت قيمته.

3 - نقد ونقد معادل

	2022	2021
نقد في الصندوق ولدى البنوك	**2,993,859**	2,830,284
وكالات استثمارية قصيرة الأجل	**1,110,503**	2,905,827
	4,104,362	5,736,111

يتراوح معدل العائد الفعلي على الوكالات الاستثمارية قصيرة الأجل من 4.25% إلى 4.75% سنوياً (2021 - 1.7% سنوياً) وتستحق هذه الوكالات بمعدل 3 أشهر.

4 - استثمار في وكالات

	2022	2021
استثمار في وكالات محلية (أ)	**2,675,486**	-
استثمار في وكالات أجنبية (ب)	**4,726,975**	2,400,694
ناقصا: مخصص خسائر الانخفاض في القيمة (ج)	**(754,744)**	(509,062)
فروقات ترجمة عملات أجنبية	**(7,928)**	-
	6,639,789	1,891,632

(أ) يتمثل الاستثمار في وكالات محلية في عقود مبرمة مع بنوك محلية وتحمل معدل عائد يتراوح من 3.75% إلى 4.65% سنوياً وتستحق خلال فترة أكثر من ثلاثة أشهر.

(ب)يتمثل الاستثمار في وكالات أجنبية في عقود مبرمة مع مؤسسات أجنبية تخص إحدى الشركات التابعة وتحمل معدل عائد يتراوح من 3.5% إلى 4% سنوياً (2021 – من 3.5% إلى 4%) وتستحق خلال فترة تتراوح من سنة إلى سنتين.

(ج) مخصص خسائر الانخفاض في القيمة:

	2022	2021
الرصيد كما في بداية السنة	**509,062**	-
المحمل خلال السنة	**245,682**	509,062
الرصيد كما في نهاية السنة	**754,744**	509,062

5 - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تمثل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في استثمارات في أسهم ملكية، إن الحركة خلال السنة هي كما يلي:

	2022	2021
الرصيد كما في بداية السنة	**10,024,327**	12,316,059
استبعادات	**(581,870)**	(473,546)
التغير في القيمة العادلة (إيضاح 18)	**343,161**	(1,818,186)
الرصيد كما في نهاية السنة	**9,785,618**	10,024,327

إن الموجودات المالية المذكورة أعلاه مقومة بالعملات التالية:

	2022	2021
دولار أمريكي	**4,020,138**	4,419,916
جنيه إسترليني	**2,396,465**	2,126,090
يورو	**3,369,015**	3,478,321
	9,785,618	10,024,327

- إن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بمبلغ 954,576 ديناراً كويتياً (2021 – 985,547 ديناراً كويتياً) مرهونة كضمان مقابل وكالة ممنوحة لأحد الصناديق الاستثمارية الأجنبية المدارة من قبل المجموعة.

- إن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بمبلغ 294,783 ديناراً كويتياً مرهونة كضمان مقابل تسهيلات إئتمانية ممنوحة لأحد الصناديق الاستثمارية الأجنبية المدارة من قبل المجموعة.

6 - مدينون وأرصدة مدينة أخرى

	2022	2021
مستحق عن إيرادات هيكلة وتسويق	**2,697,386**	2,543,403
مستحق عن إيرادات إدارة وتوزيعات وأخرى	**1,930,122**	1,972,137
إيرادات إيجارات مستحقة	**307,144**	325,263
إجمالي المدينين (أ)	**4,934,652**	4,840,803
ناقصا: مخصص انخفاض في القيمة (ب)	**(3,857,393)**	(4,210,998)
	1,077,259	629,805
مصاريف مدفوعة مقدماً وأخرى	**237,541**	281,315
مبالغ تحت التسوية (ج)	**221,048**	-
ناقصا: مخصص انخفاض في القيمة (ب)	**(180,644)**	-
	1,355,204	911,120

أ) إجمالي المدينين:
إن أرصدة إجمالي المدينين لا تحمل فائدة ويتم سدادها خلال 30 يوماً.

بالنسبة للمدينين التجاريين، تطبق المجموعة الأسلوب المبسط للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة حيث أن هذه البنود لا تحتوي على عنصر تمويل جوهري. عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، تم تقييم المدينين التجاريين على أساس مجمع وتجميعها على أساس خصائص مخاطر الائتمان المشتركة وتواريخ الاستحقاق.

تستند معدلات الخسائر المتوقعة إلى نموذج الدفع على مدى الـ 48 شهراً السابقة المقابلة لتلك الفترة. يتم تعديل المعدلات التاريخية لتعكس العوامل الاقتصادية الكلية الحالية والمستقبلية التي تؤثرعلى قدرة العميل على سداد المبلغ المستحق. ولكن نظراً لقصر فترة التعرض لمخاطر الائتمان، فإن أثر العوامل الاقتصادية الكلية هذه لا يعتبر جوهرياً خلال فترة البيانات المالية المجمعة.

يتم شطب المدينين التجاريين عندما لا يتوقع إستردادها. كما أن عدم السداد خلال 30 يوماً من تاريخ الفاتورة وعدم دخول المجموعة في اتفاقيات سداد بديلة يعتبر مؤشراً على عدم توقع استرداد تلك المبالغ، ومن ثم فإنه يتم اعتباره إئتماناً قد انخفضت قيمته.

يوضح الجدول التالي تفاصيل المخاطر المتعلقة ببند المدينين التجاريين والذي تم بناءً على مصفوفة مخصصات المجموعة. نظراً لأن تجربة الخسائر الائتمانية التاريخية للمجموعة لا تظهر أنماطاً مختلفة بشكل كبير للخسائر بالنسبة لقطاعات العملاء المختلفة، فإن مخصص الخسائرعلى أساس تواريخ الاستحقاق السابقة لا يتم تمييزه بين قاعدة عملاء المجموعة المختلفة.

إن تحليل أعمار أرصدة المدينين التجاريين هي كما يلي:

31 ديسمبر 2022	أقل من 30 يوم	31 – 60 يوم	61 – 150 يوم	151 – 365 يوم	أكثر من 365 يوم	المجموع
معدل خسائر الائتمان المتوقعة	**%5.05**	**%9.15**	**%18.24**	**%23.98**	**%100**	**-**
إجمالي التكلفة الدفترية	**462,388**	**26,726**	**593,988**	**168,745**	**3,682,805**	**4,934,652**
خسائر الائتمان المتوقعة	**23,330**	**2,446**	**108,355**	**40,457**	**3,682,805**	**3,857,393**

31 ديسمبر 2021	أقل من 30 يوم	31 – 60 يوم	61 – 150 يوم	151 – 365 يوم	أكثر من 365 يوم	المجموع
معدل خسائر الائتمان المتوقعة	%6.10	%8.24	%14.73	%16.44	%100	-
إجمالي التكلفة الدفترية	296,851	54,509	98,239	260,055	4,131,149	4,840,803
خسائر الائتمان المتوقعة	18,122	4,491	14,474	42,762	4,131,149	4,210,998

ب) مخصص الانخفاض في القيمة:
إن حركة مخصص الانخفاض في القيمة هي كما يلي:

	مدينون تجاريين	أخرى	2022	2021
الرصيد كما في بداية السنة	4,210,998	-	**4,210,998**	3,369,776
المحمل خلال السنة	362,680	180,644	**543,324**	884,540
مخصص لم يعد له ضرورة	(711,510)	-	**(711,510)**	(54,855)
المستخدم خلال السنة	(5,132)	-	**(5,132)**	-
فروقات ترجمة عملات أجنبية	357	-	**357**	11,537
الرصيد كما في نهاية السنة	3,857,393	180,644	**4,038,037**	4,210,998

ج) إن بند مبالغ تحت التسوية يتمثل في الجزء المتبقي من عملية مبادلة إحدى أسهم الملكية المدرجة ضمن بند موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وجارٍ العمل على إكمال الاتفاقية وتحويل الأسهم بإسم الشركة الأم. خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 قامت المجموعة باحتساب مخصص لخسائر الانخفاض في القيمة بمبلغ 180,644 ديناراً كويتياً والمتوقعة من الانخفاض في قيمة تلك الأسهم.

7 - الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

قامت المجموعة بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة كالمساهمين، أفراد الإدارة العليا، أعضاء مجلس الإدارة، شركات تحت السيطرة المشتركة وبعض الأطراف ذات الصلة الأخرى. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات يتم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي المجمع:

	الشركة الأم الرئيسية	مساهمون رئيسيون	أطراف ذات صلة أخرى	2022	2021
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	2,581,446	-	2,035,310	4,616,756	6,626,635
توزيعات نقدية مستحقة للمساهمين (إيضاح 11)	-	110,080	-	110,080	123,598
المستحق للمساهمين عن تخفيض رأسمال الشركة الأم (إيضاح 11)	-	22,677	-	22,677	23,075

المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:

	طبيعة العلاقة	2022	2021
إيرادات توزيعات أرباح	أطراف ذات صلة أخرى	330,552	27,632
إيرادات إدارة	أطراف ذات صلة أخرى	2,466	2,998

مزايا أفراد الإدارة العليا

	2022	2021
مزايا قصيرة الأجل	440,405	354,698
مزايا ما بعد التوظيف	26,365	23,538
	466,770	378,236

8 - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	2022	2021
أسهم ملكية	21,493,648	22,453,655
محافظ وصناديق استثمارية	4,595	488,253
	21,498,243	22,941,908

إن الحركة خلال السنة هي كما يلي:

	2022	2021
الرصيد في بداية السنة	22,941,908	21,882,338
إضافات	982,131	876,207
استبعادات	(1,298,100)	(35,148)
التغير في القيمة العادلة	(1,149,287)	218,511
أثر الضرائب لشركة تابعة أجنبية	21,591	-
الرصيد في نهاية السنة	21,498,243	22,941,908

إن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بمبلغ 10,550,087 ديناراً كويتياً (2021 – 9,821,913 ديناراً كويتياً) مرهونة كضمان مقابل دائني مرابحات (إيضاح 12).

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مقومة بالعملات التالية:

	2022	2021
دينار كويتي	12,956,275	12,749,785
دولار أمريكي	5,909,161	7,335,139
ريال سعودي	1,132,262	1,474,731
ريال عماني	920,943	1,175,117
دينار بحريني	439,991	-
جنيه إسترليني	139,611	207,136
	21,498,243	22,941,908

9 - استثمار في شركة زميلة

يتمثل الاستثمار في شركة زميلة مما يلي:

إسم الشركة الزميلة	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	نسبة الملكية 2022	نسبة الملكية 2021	2022	2021
شركة تآزر للتأمين التكافلي ش.م.ك.(مقفلة)	دولة الكويت	تأمين	%30	%30	100,433	619,218

إن الحركة خلال السنة هي كما يلي:

	2022	2021
الرصيد في بداية السنة	619,218	1,105,526
حصة المجموعة من نتائج أعمال شركة زميلة	(3,848)	1,383
حصة المجموعة من الخسارة الشاملة الأخرى لشركة زميلة	(207,654)	(77,561)
خسائر الانخفاض في القيمة	(307,283)	(410,130)
الرصيد في نهاية السنة	100,433	619,218

إن ملخص المعلومات المالية للشركة الزميلة هي كما يلي:

ملخص بيان المركز المالي:

	2022	2021
الموجودات	6,940,855	7,644,368
المطلوبات	(17,171)	(15,679)
صافي القيمة الدفترية للموجودات	6,923,684	7,628,689
نسبة ملكية المجموعة	%30	%30
الحصة في صافي موجودات الشركة الزميلة	2,077,105	2,288,607
تعديلات:		
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) للشركة الزميلة	(1,013,943)	(1,013,943)
خسائر الإنخفاض في القيمة	(962,729)	(655,446)
صافي قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة	100,433	619,218

ملخص بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر:

	2022	2021
صافي (الخسارة) الربح	(12,828)	4,611
الخسارة الشاملة الأخرى	(692,179)	(258,538)
إجمالي الخسارة الشاملة	(705,007)	(253,927)
الحصة في نتائج أعمال الشركة الزميلة	(3,848)	1,383
الحصة من الخسارة الشاملة الأخرى	(207,654)	(77,561)

إن شركة تآزر للتأمين التكافلي- ش.م.ك.(مقفلة) "الشركة الزميلة" أنشطتها الرئيسية في التأمين وتخضع للمحاسبة عليها طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (4)، وعليه لم تقم الشركة الزميلة بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) – الأدوات المالية، حيث اختارت الشركة الزميلة تأجيل التطبيق لهذا المعيار والاستفادة من التطبيق اللاحق لمعيار عقود التأمين "المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17)" والمتوقع تطبيقه للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 مع استغلال الإعفاء المؤقت.

وبناء عليه، قامت إدارة الشركة الأم بعمل دراسة داخلية لتقييم أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على البيانات المالية المجمعة للمجموعة، كما في 31 ديسمبر 2022 حيث قامت بالإعتراف بخسائر بمبلغ 307,283 ديناراً كويتياً (2021 – 410,130 ديناراً كويتياً) كخسائر ضمن حصة من نتائج أعمال الشركة الزميلة.

قامت المجموعة باحتساب خسائر انخفاض في القيمة بمبلغ 962,729 ديناراً كويتياً للاستثمار في الشركة الزميلة، حيث إن المبلغ الممكن استرداده المقدر للشركة الزميلة يقل عن القيمة الدفترية. قامت المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للاستثمار في الشركة الزميلة بناء على حصتها في القيمة الحالية التقديرية من التدفقات النقدية المتوقعة للشركة الزميلة والتي تشمل التدفقات النقدية التشغيلية للشركة الزميلة والمبلغ المتوقع استلامه عند الاستبعاد النهائي للشركة الزميلة.

تم احتساب حصة المجموعة من نتائج أعمال الشركة الزميلة بناء على أحدث معلومات مالية كما في 30 سبتمبر 2022.

10 - عقارات استثمارية

	2022	2021
الرصيد في بداية السنة	**11,729,590**	20,612,504
الاستبعادات	**(1,988,199)**	(8,444,483)
التغير في القيمة العادلة	**308,011**	(429,003)
فروقات ترجمة عملات أجنبية	**42,424**	(9,428)
الرصيد في نهاية السنة	**10,091,826**	11,729,590

قامت إدارة المجموعة بالالتزام باللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال بشأن إرشادات تقييم العقارات الاستثمارية، تم التوصل إلى القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية من قبل مقيمين مستقلين باستخدام أسس وأساليب التقييم المتعارف عليها.

لأغراض تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية، قام المقيمين باستخدام أسس التقييم الموضحة من البيان التالي، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة واستخدام العقارات الاستثمارية:

2022

فئة العقار الاستثماري	أساس التقييم	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
أراضي	مقارنة المبيعات	**663,241**	**-**	**663,241**
مبانٍ تجارية	مقارنة المبيعات	**8,228,585**	**-**	**8,228,585**
مبانٍ تجارية	رسملة الدخل	**-**	**1,200,000**	**1,200,000**
الإجمالي		**8,891,826**	**1,200,000**	**10,091,826**

2021

فئة العقار الاستثماري	أساس التقييم	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
أراضٍ	مقارنة المبيعات	1,086,316	-	1,086,316
مبانٍ سكنية	رسملة الدخل	-	1,516,842	1,516,842
مبانٍ تجارية	مقارنة المبيعات	8,194,432	-	8,194,432
مبانٍ تجارية	رسملة الدخل	-	932,000	932,000
الإجمالي		9,280,748	2,448,842	11,729,590

يوجد لدى المجموعة عقارات استثمارية مملوكة في سلطنة عمان بمبلغ 663,245 ديناراً كويتياً (2021 – 614,959 ديناراً كويتياً) وهي مسجلة بإسم طرف خارجي ويوجد وكالة عقارية بحق البيع والتصرف في تلك العقارات لصالح المجموعة، حيث إن القوانين السارية في سلطنة عمان تمنع تملك الأراضي والعقارات لغير العمانيين.

إن عقارات استثمارية بقيمة 1,200,000 ديناراً كويتياً (2021 – 1,516,842 ديناراً كويتياً) مرهونة لأحد البنوك المحلية مقابل دائني مرابحات (إيضاح 12).

11 - دائنون وأرصدة دائنة أخرى

	2022	2021
دائنون تجاريون	**40,947**	40,947
مصاريف مستحقة	**412,113**	431,624
حصة الزكاة الاسلامية المستحقة	**169,680**	48,471
إجازات موظفين مستحقة	**116,287**	113,545
توزيعات نقدية مستحقة للمساهمين (إيضاح 7)	**110,080**	123,598
مخصص قضايا	**69,621**	69,621
مكافآت موظفين مستحقة	**310,015**	190,351
أعباء تمويلية مستحقة	**51,675**	23,945
تأمينات مستردة	**43,792**	39,321
حصة الزكاة المستحقة	**42,706**	21,680
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي المستحقة	**28,951**	11,548
المستحق للمساهمين عن تخفيض رأسمال الشركة الأم (ايضاح 7)	**22,677**	23,075
إيرادات إدارة مقبوضة مقدما	**20,602**	8,188
أرصدة دائنة أخرى	**213,995**	439,041
	1,653,141	1,584,955

12 - دائنو مرابحات

إن تسهيلات دائني مرابحات ممنوحة للمجموعة من قبل إحدى المؤسسات المالية الإسلامية المحلية وتحمل تكلفة بنسبة 2.75% سنوياً (2021 – تتراوح من 2.75% إلى 3%) فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي وتستحق على أقساط اخرها في 27 يوليو 2023.

	2022	2021
إجمالي التزام المرابحات	**5,058,179**	6,052,054
ناقصاً: تكاليف تمويل مستقبلية غير مطفأة	**(74,179)**	(108,054)
القيمة الحالية لدائني المرابحات	**4,984,000**	5,944,000

إن دائني مرابحات مضمونة مقابل رهن الموجودات التالية:

	2022	2021
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (ايضاح 8)	**10,550,087**	9,821,913
عقارات استثمارية (ايضاح 10)	**1,200,000**	1,516,842
	11,750,087	11,338,755

13 - مخصص مكافأة نهاية الخدمة

	2022	2021
الرصيد في بداية السنة	**337,886**	316,514
المحمل خلال السنة	**89,726**	93,263
المدفوع خلال السنة	**(39,996)**	(71,891)
الرصيد في نهاية السنة	**387,616**	337,886

14 - رأس المال

حدد رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل بمبلغ 44,065,836 ديناراً كويتياً (2021 - 44,065,836 ديناراً كويتياً) موزعاً على 440,658,357 سهماً (2021 - 440,658,357 سهماً) بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد، وجميع الأسهم نقدية.

15 - احتياطي الاندماج

خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، حصلت الشركة الأم على الموافقات النهائية من الجهات المعنية من أجل اتمام عملية الاندماج مع شركة البلاد للاستثمار العقاري ش.م.ك.(مقفلة) "طرف ذي صلة تحت سيطرة مشتركة" وعليه تم إصدار شهادات أسهم بزيادة رأس مال الشركة الأم لمساهمي شركة البلاد للاستثمار العقاري ش.م.ك.(مقفلة) بنسبة حصصهم. وبناء عليه تم نقل شركة البلاد للاستثمار العقاري ش.م.ك.(مقفلة) بذمتها المالية بما لها من موجودات وما عليها من التزامات إلى الشركة الأم في تاريخ 10 يناير 2019 (تاريخ التأشير في السجل التجاري). كما تم تعديل سجل مساهمي الشركة الأم بتاريخ 28 مارس 2019 بحيث يتضمن مساهمي شركة البلاد للاستثمار العقاري ش.م.ك.(مقفلة).

تم استخدام طريقة مزج الحصص في المحاسبة (Pooling of interest accounting) والتي يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات لشركة البلاد للاستثمار العقاري ش.م.ك.(مقفلة) "الشركة المندمجة" بالقيمة الدفترية السابقة لمعاملة الاندماج دون الرجوع إلى القيم العادلة والتي نتج عنها تكوين احتياطي الاندماج.

إن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بمبلغ 122,616 ديناراً كويتياً (2021 - 153,342 ديناراً كويتياً) مسجلة بإسم شركة البلاد للاستثمار العقاري ش.م.ك.(مقفلة) (تحت التصفية) ومازالت الشركة الأم في طور نقل الملكية لصالحها.

بموجب اجتماع الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 7 أبريل 2022 تمت الموافقة على إطفاء كامل رصيد الخسائر المتراكمة بمبلغ 2,319,727 ديناراً كويتياً كما في 31 ديسمبر 2021 من احتياطي الاندماج القائم كما في 31 ديسمبر 2021 بحيث يكون رصيد احتياطي الإندماج بعد الإطفاء مبلغ 1,542,844 ديناراً كويتياً.

16 - احتياطي إجباري

وفقا لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الإجباري، ويجوز للشركة الأم إيقاف هذا التحويل عندما يصل رصيد الاحتياطي إلى 50% من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة الأم.

17 - احتياطي إختياري

وفقا لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاختياري، ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العامة للمساهمين بناء على اقتراح مجلس الإدارة.

18 - صافي أرباح (خسائر) موجودات مالية

	2022	2021
أرباح (خسائر) غير محققة من التغير في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (إيضاح 5)	**343,161**	(1,818,186)
أرباح محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**-**	97,822
إيرادات توزيعات أرباح نقدية	**1,481,193**	945,324
	1,824,354	(775,040)

19 - إيرادات هيكلة وتسويق

تمثل إيرادات هيكلة وتسويق للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 أتعاباً ورسوماً عن هيكلة وتسويق استثمارات أجنبية قامت المجموعة بإبرام عقود معها لهيكلة وتسويق أسهم تلك الشركات.

20 - مصاريف عمومية وإدارية

بلغت تكاليف الموظفين والمدرجة ضمن مصاريف عمومية وإدارية 1,788,190 ديناراً كويتياً (2021 – 1,493,545 ديناراً كويتياً).

21 - الجمعية العامة

اقترح مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة بتاريخ 14 مارس 2023، عدم توزيع أرباح نقدية وعدم صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022. إن هذا الاقتراح خاضع للموافقة عليه من قبل الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم.

وافقت الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 7 أبريل 2022 على البيانات المالية المجمعة للشركة الأم، كما وافقت على عدم توزيع أرباح نقدية أو صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021، كما اعتمدت إطفاء كامل رصيد الخسائر المتراكمة بمبلغ 2,319,727 ديناراً كويتياً كما في 31 ديسمبر 2021 من احتياطي الاندماج القائم كما في 31 ديسمبر 2021 بحيث يكون رصيد احتياطي الاندماج بعد الإطفاء مبلغ 1,542,844 ديناراً كويتياً.

بموجب اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 28 سبتمبر 2022 تمت الموافقة على تعديل نص المادة (6) من عقد التأسيس والمادة (5) من النظام الاساسي بخصوص أغراض الشركة الأم بما يتوافق مع أنشطة الشركة الأم وبتاريخ 11 أكتوبر 2022 تم التأشير بذلك في السجل التجاري .

22 - موجودات أمانة

بلغ إجمالي الموجودات المحتفظ بها من قبل الشركة الأم (بنود خارج بيان المركز المالي المجمع) بصفة الأمانة أو الوكالة كما في 31 ديسمبر 2022 مبلغ 48,577,147 ديناراً كويتياً (2021 – 55,601,912 ديناراً كويتياً).

23 - المطالبات القضائية

توجد لدى المجموعة مطالبات قضائية تتمثل في قضايا مرفوعة من المجموعة ضد الغير ومن الغير ضد المجموعة، والذي ليس بالإمكان تقدير النتائج التي سوف تترتب عليها إلى أن يتم البت فيها من قبل القضاء. وفي رأي إدارة المجموعة، فإنه لن يكون لهذه المطالبات تأثير سلبي مادي على البيانات المالية المجمعة، وعليه، لم تقم المجموعة بقيد مخصصات إضافية عن هذه القضايا كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

24 - إدارة المخاطر المالية

تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل نقد ونقد معادل، استثمار في وكالات، مدينين، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، دائنين ودائني مرابحات ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا تستخدم المجموعة حالياً مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها.

أ) مخاطر معدل العائد / التكلفة:

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات العائد / التكلفة. إن أسعار العائد الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير الموجودات أو استحقاق المطلوبات المالية قد تم الإشارة إليها في الإيضاحات المتعلقة بها.

يبين الجدول التالي أثر حساسية التغير المعقول المحتمل في أسعار العائد، مع ثبات المتغيرات الأخرى، على ربح المجموعة من خلال أثر تغيير معدل العائد / التكلفة.

	2022		
	الزيادة / (النقص) في معدل العائد	الرصيد	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
وكالات استثمارية قصيرة الأجل	**± %0.5**	**1,110,503**	**± 5,553**
استثمار في وكالات	**± %0.5**	**6,639,789**	**± 33,199**
دائنو مرابحات	**± %0.5**	**4,984,000**	**± 24,920**
			± 63,672

	2021		
	الزيادة / (النقص) في معدل العائد	الرصيد	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
وكالات استثمارية قصيرة الأجل	± 0.5%	2,905,827	± 14,529
استثمار في وكالات	± 0.5%	1,891,632	± 9,458
دائنو مرابحات	± 0.5%	5,944,000	± 29,720
			± 53,707

ب) مخاطر الائتمان:

إن خطر الإئتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض المجموعة لمخاطر الإئتمان تتمثل أساسا في النقد والنقد المعادل، الاستثمار في وكالات والمدينين. إن النقد والنقد المعادل والاستثمار في الوكالات مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة إئتمانية جيدة. كما يتم إثبات المدينين بالصافي بعد خصم مخصص انخفاض في القيمة. إن خطر الإئتمان فيما يتعلق بالمدينين محدود نتيجة للعدد الكبير للعملاء وتوزيعهم على صناعات مختلفة.

نقد ونقد معادل واستثمار في وكالات:

إن النقد والنقد معادل واستثمار في وكالات الخاصة بالمجموعة والتي تقاس بالتكلفة المطفأة يعتبر منخفض المخاطر، ويحتسب مخصص الخسائر على أساس الخسائر المتوقعة لفترة 12 شهراً. واستناداً إلى تقييم الإدارة، فإن أثر خسائر الائتمان المتوقعة نتيجة تلك الموجودات المالية غير جوهري للمجموعة حيث إن مخاطر التعسر لم تزداد بشكل كبير منذ التحقق أو الاعتراف المبدئي، فيما عدا أثر الانخفاض المتوقع في قيمة الاستثمار في الوكالات (إيضاح 4).

المدينون التجاريون:

إن تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان يتأثر بشكل رئيسي بالخصائص الفردية لكل عميل. إن الطبيعة التركيبية لقاعدة عملاء المجموعة، بما في ذلك مخاطر التخلف عن السداد المتعلقة بالصناعة والدولة، والتي يعمل فيها العملاء، لها تأثير أقل على مخاطر الائتمان.

تتم إدارة مخاطر الائتمان للعملاء من قبل كل وحدة عمل تخضع لسياسة المجموعة وإجراءاتها وضوابطها المتعلقة بإدارة مخاطر الائتمان للعملاء. تتم مراقبة الذمم المدينة للعملاء بشكل منتظم.

إن الحد الأعلى لتعرض المجموعة لمخاطر الإئتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الإسمية للنقد والنقد المعادل، استثمار في وكالات والمدينين.

جـ) مخاطر العملات الأجنبية:

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. ويمكن للمجموعة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية. وتحرص المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.

يظهر البيان التالي حساسية التغيرات المحتملة والمعقولة في أسعار صرف العملات الأجنبية المستخدمة من قبل المجموعة مقابل الدينار الكويتي:

	2022		
	الزيادة (النقص) مقابل الدينار الكويتي	الأثر على بيان الارباح أو الخسائر المجمع	الأثر على بيان الدخل الشامل الآخر المجمع
دولار أمريكي	± 5%	± 201,007	± 295,458
جنيه إسترليني	± 5%	± 119,823	± 6,981
ريال سعودي	± 5%	-	± 56,613
يورو	± 5%	± 168,451	-
دينار بحريني	± 5%	-	± 22,000
ريال عماني	± 5%	-	± 46,047

	2021		
	الزيادة (النقص) مقابل الدينار الكويتي	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الأثر على بيان الدخل الشامل الآخر المجمع
دولار أمريكي	± 5%	± 220,996	± 366,757
جنيه إسترليني	± 5%	± 106,305	± 10,357
ريال سعودي	± 5%	-	± 73,736
يورو	± 5%	± 173,916	-
ريال عماني	± 5%	-	± 58,756

د) مخاطر السيولة:

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر تقوم المجموعة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري، وتستثمر في الودائع البنكية، الوكالات الاستثمارية والاستثمارات الأخرى القابلة للتسييل السريع، مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للمجموعة من خلال الاحتفاظ باحتياطيات نقدية مناسبة وخطوط ائتمان بنكية سارية ومتاحة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

جدول الاستحقاق الخاص بالموجودات والمطلوبات:

	2022				
	حتى شهر	من شهر إلى 3 أشهر	4 إلى 12 شهراً	اكثر من سنة	المجموع
الموجودات					
نقد ونقد معادل	2,993,859	1,110,503	-	-	4,104,362
استثمار في وكالات	-	-	3,636,243	3,003,546	6,639,789
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	-	9,785,618	-	9,785,618
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	-	1,355,204	-	-	1,355,204
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	21,498,243	21,498,243
استثمار في شركة زميلة	-	-	-	100,433	100,433
عقارات استثمارية	-	-	-	10,091,826	10,091,826
ممتلكات ومعدات	-	-	-	102,584	102,584
مجموع الموجودات	2,993,859	2,465,707	13,421,861	34,796,632	53,678,059
المطلوبات:					
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	63,220	962,410	627,511	-	1,653,141
دائنو مرابحات	-	-	4,984,000	-	4,984,000
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	-	-	-	387,616	387,616
مجموع المطلوبات	63,220	962,410	5,611,511	387,616	7,024,757

	2021				
	حتى شهر	من شهر إلى 3 أشهر	4 إلى 12 شهراً	اكثر من سنة	المجموع
الموجودات					
نقد ونقد معادل	2,830,284	2,905,827	-	-	5,736,111
استثمار في وكالات	-	-	-	1,891,632	1,891,632
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	-	10,024,327	-	10,024,327
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	-	911,120	-	-	911,120
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	22,941,908	22,941,908
استثمار في شركة زميلة	-	-	-	619,218	619,218
عقارات استثمارية	-	1,516,842	-	10,212,748	11,729,590
ممتلكات ومعدات	-	-	-	30,066	30,066
مجموع الموجودات	2,830,284	5,333,789	10,024,327	35,695,572	53,883,972
المطلوبات:					
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	152,729	1,017,649	414,577	-	1,584,955
دائنو مرابحات	1,729,765	-	4,214,235	-	5,944,000
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	-	-	-	337,886	337,886
مجموع المطلوبات	1,882,494	1,017,649	4,628,812	337,886	7,866,841

هـ) مخاطر أسعار أدوات الملكية:

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر أسعار أدوات الملكية ينشأ من استثمارات المجموعة في أدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

يوضح البيان التالي حساسية التغير المعقول في مؤشرات الملكية كنتيجة لتغييرات في القيمة العادلة لأدوات الملكية التي يوجد لدى المجموعة تعرض مؤثر لها كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

	2022		
	الزيادة (النقص) مقابل الدينار الكويتي	الأثر على بيان الارباح أو الخسائر المجمع	الأثر على بيان الدخل الشامل الآخر المجمع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	± 5%	± 489,281	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	± 5%	-	± 1,074,912

	2021		
	الزيادة (النقص) مقابل الدينار الكويتي	الأثر على بيان الارباح أو الخسائر المجمع	الأثر على بيان الدخل الشامل الآخر المجمع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	± 5%	± 501,216	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	± 5%	-	± 1,147,095

25 - قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والموجودات غير المالية كالعقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن استلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الالتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الالتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الالتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية المجمعة من خلال مستوى قياس متسلسل استنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

- المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
- المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحاً إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل البنود المسجلة بالقيمة العادلة طبقا لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة:

	2022			
	المستوى الاول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	9,785,618	-	9,785,618
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	3,140,621	5,999,617	12,358,005	21,498,243
عقارات استثمارية	-	8,891,826	1,200,000	10,091,826
	3,140,621	24,677,061	13,558,005	41,375,687

	2021			
	المستوى الاول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	10,024,327	-	10,024,327
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	4,349,113	6,273,559	12,319,236	22,941,908
عقارات استثمارية	-	9,280,748	2,448,842	11,729,590
	4,349,113	25,578,634	14,768,078	44,695,825

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية المجمعة على أساس دوري، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف (استنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

قدرت الإدارة أن القيم العادلة للنقد والنقد المعادل، الاستثمار في وكالات، المدينين، الدائنين ودائني مرابحات تقارب قيمهم الدفترية بشكل كبير نظراً لقصر فترة إستحقاق هذه الأدوات المالية.

تم استخدام الطرق والافتراضات التالية لتقدير القيم العادلة:

أ) تستند القيم العادلة للموجودات المالية المسعرة إلى عروض الأسعار في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

ب) يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات غير المسعرة باستخدام أساليب تقييم مناسبة للظروف. تتضمن أساليب التقييم نماذج التدفقات النقدية المخصومة، معلومات السوق المعروضة للشركات المقارنة، معلومات المعاملات الحديثة، صافي قيمة الموجودات. كما تتضمن المدخلات الهامة غير المعروضة المستخدمة في أساليب التقييم بصورة رئيسية معدل الخصم، معدل النمو وتقديرات الأرباح، مضاعفات السوق كمعامل السعر إلى القيمة الدفترية ومعامل السعر إلى الربحية.

ج) إن أساس تقييم العقارات الاستثمارية هو القيمة العادلة. يتم إعادة تقييم العقارات الاستثمارية سنويًا بناءً على مقيمين مستقلين ومعتمدين لديهم خبرة في موقع وفئة العقارات الاستثمارية التي يتم تقييمها. تستند التقييمات إلى الأسعار الحالية في سوق نشط لعقارات مماثلة من نفس الموقع والحالة، والتي تخضع لعقود إيجار مماثلة مع الأخذ في الاعتبار معدلات الإشغال وعوائد الاستثمار. كما تم الإفصاح عن أساليب ومدخلات قياس القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في إيضاح (10).

فيما يلي بيان الحركات في الموجودات المقاسة كمستوى ثالث خلال السنة الحالية:

	2022		
	موجودات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر	عقارات استثمارية	المجموع
الرصيد كما في 1 يناير 2022	**12,319,236**	**2,448,842**	**14,768,078**
الاستبعادات	**(1,298,100)**	**(1,248,842)**	**(2,546,942)**
التغير في القيمة العادلة المعترف بها في بيان الدخل الشامل الآخر	**1,336,869**	**-**	**1,336,869**
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2022	**12,358,005**	**1,200,000**	**13,558,005**

	2021		
	موجودات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر	عقارات استثمارية	المجموع
الرصيد كما في 1 يناير 2021	12,666,160	7,257,585	19,923,745
الاستبعادات	(35,147)	(4,808,743)	(4,843,890)
التغير في القيمة العادلة المعترف بها في بيان الدخل الشامل الآخر	(311,777)	-	(311,777)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021	12,319,236	2,448,842	14,768,078

فيما يلي بيان بالمدخلات غير الملحوظة وتحليل حساسية الموجودات المقاسة كمستوى ثالث:

أ) الموجودات المالية:

	القيمة العادلة كما في		مدخلات غير ملحوظة الهامة	حساسية المدخلات غير الملحوظة للقيمة العادلة
	2021	**2022**		
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	12,319,236	**12,358,005**	معدل خصم عدم السيولة 20% إلى 60%	قد ينتج عن الزيادة (النقص) في معدل خصم عدم السيولة بواقع 5% إلى زيادة (نقص) القيمة العادلة بمبلغ 617,900 دينار كويتي

ب) الموجودات غير المالية:

	القيمة العادلة كما في		مدخلات غير ملحوظة الهامة	حساسية المدخلات غير الملحوظة للقيمة العادلة
	2021	**2022**		
عقارات استثمارية	2,448,842	**1,200,000**	معدل رسملة من 9% إلى 12% استنادا إلى طبيعة وموقع العقارات ومعدلات الإيجارات الحالية الناتجة عن تلك العقارات إضافة إلى الايجارات المتوقعة للوحدات الشاغرة مؤقتاً.	إن أي زيادة (نقص) في معدل الرسملة ستؤدي بالتبعية إلى (انخفاض) ارتفاع في القيمة العادلة للعقار مع ثبات كافة العوامل الأخرى.

26 - إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع للمستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.
وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن المجموعة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين، تخفيض رأس المال المدفوع، إصدار أسهم جديدة، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون، سداد الالتزامات التمويلية أو الحصول على تمويل جديد.

dimah ديمه
capital كابيتال